

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٤٢

الأربعاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البند ١٢ من جدول الأعمال

الرياضة من أجل السلام والتنمية

تقرير الأمين العام (A/67/282)

مشروع القرار (A/67/L.26)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة موناكو لتعرض مشروع القرار A/67/L.26.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): بصفتي رئيسة مشاركة لفريق أصدقاء تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، وباسم رئيسي المشاركة تونس، وباقي مقدمي مشروع قرار اليوم، يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام"، الوارد في الوثيقة A/67/L.26. وبالنيابة عن فريق الأصدقاء، أود أيضا أن أرحب بعضوينا الجديدين اليابان والدانمرك.

شهد العام ٢٠١١ الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لولاية المستشار الخاص للأمين العام المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، وبذلك المكتب داخل الأمم المتحدة. وساعدت الجهود التي يبذلها المستشاران الخاصان، السيد أوجي والسيد ليمكي، خلال السنوات العشر الماضية على ترسيخ الاعتراف بالرياضة كأداة لتعزيز أهداف السلم والتنمية، على النحو المنصوص عليه في المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة. وقد اعتمدت الرياضة القيم التي تميل إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتسامح، واحترام القواعد والصحة من خلال السعي إلى التفوق على النفس. ودعم هذه القيم أمر أساسي وينبغي تشجيعه في عالم يواجه تحديات جديدة كل يوم. وفي سياق الواجب المترتب علينا الممثل في السعي لتحقيق عالم سلمي أفضل، يجب علينا الاستخدام الأفضل لجميع الوسائل المتاحة لنا، والرياضة إحداها. وبوسعنا جميعا استخدام الرياضة جماعيا أو فرديا، في العديد من الحالات، كما أكد على ذلك تقرير الأمين العام (A/67/282). وذلك لأنه حيث تفشل السياسة أحيانا وتميز الحياة، يمكن للرياضة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وبصفتي الوطنية، أود التذكير أيضا بالتزام إمارة موناكو بزيادة تعزيز سلطة الرياضة. وصاحبها سمو الأمير ألبرت الثاني والأميرة تشارلين اللذين ينتميان إلى الحركة الأولمبية، مصممان على تعزيز الرياضة بوصفها أداة للتنمية والسلام. وتسعى موناكو، في إطار فريق أصدقاء تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، الذي من دواعي سرورنا القول بأنه قد أشير إليه في نص مشروع القرار للمرة الأولى، وفي إطار سياساتها العامة، إلى تعزيز الحوار وتيسير وتشجيع إدماج الرياضة بغية تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

إن قدرة الرياضة التي لم يسبق لها مثيل على تعبئة الناس، تتيح لنا هذه الفرصة، المعترف بها الآن بشكل كامل، للدفاع عن مثلنا والاشتراك في الطموح لمحاربة الفقر وتحقيق السلام. ومن ذلك المنطلق، أسست جامعة موناكو الدولية وجامعة السلام شراكة دعمت من خلال السلام والرياضة مبادرة عالمية تحت الرعاية السامية للأمير ألبرت الثاني، تمكن الطلبة من التحضير لدرجات الماجستير في مواضيع مبتكرة، مثل تحقيق السلام الدائم عن طريق الرياضة. وأود أيضا أن أشير إلى المنتدى الدولي السادس للرياضة والسلام، الذي عقد في سوتشي في الاتحاد الروسي، والذي ناقش فاعلية الألعاب الأولمبية، بوصفها منبرا دبلوماسيا.

ولا يسعني الاحتتام بدون التعبير عن ثماني حكومة موناكو الصادقة للسلطات البريطانية على اللحظات الجميلة التي عشناها خلال الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين، التي جرت في لندن. ومن ناحية تقنية، أود أيضا أن أشكر جميع مقدمي مشروع القرار، وأن أعلم أولئك الراغبين في أن يصبحوا مقدمين لمشروع القرار، بأن القائمة ستكون مفتوحة إلى غاية نهاية المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

**السيدة هرباوي (تونس)** (تكلمت بالفرنسية): أود أولا أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لنشر تقرير الأمين العام

الجمع بين الشعوب والمجتمعات المحلية المقسمة والمدمرة، وشمول كل فرد، بغض النظر عن المرتبة الاجتماعية والسن والجنس، بل وحتى الإعاقة.

ويعرض مشروع القرار الذي يقدم مرة كل سنتين برنامجا جديدا موجهها لعمل مكتب المستشار الخاص، الذي أود أن أعبر له عن ثمانينا الصادقة على القيادة والتصميم اللذين عمل بهما في الميدان، بشكل ملموس وفعال لتعزيز أهدافنا. حيث نجح في مواجهة التحدي المتمثل في دمج الرياضة كأداة قادرة على الاستجابة لعدد كبير من القضايا الشاملة المتعلقة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وبرهن في الكثير من الحالات، بأنه يوسع الرياضة الإسهام بشكل كبير في مواجهة مشاكل المجتمع. ويسلط مشروع القرار الضوء أيضا على الأهمية الحاسمة والمتزايدة للمرأة في مجال الرياضة، وكيف أنه من الضروري تمكينها، إذا ما أردنا تحقيق تنمية مستمرة. وبالمثل، فإنه يسعى إلى تشجيع المشاركة الكاملة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في الجهود المبذولة لتطوير الرياضات والمؤسسات والقدرات الوطنية، التي ستسمح لها بالاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة.

وفي ضوء نجاح بعض الأحداث الرياضية الكبيرة التي جرت مؤخرا وشعبيتها الهائلة، يسعى مشروع القرار إلى الاعتراف بالشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيزها، في مجال الرياضة، مما يمكن أن يترتب عليه آثار إيجابية على تطوير البنيات الأساسية الاجتماعية والمؤسسية. كما يرحب مشروع القرار أيضا بالعديد من الشراكات القائمة بين منظومة الأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية، منذ حصولها على مركز مراقب في الجمعية العامة. ويؤكد أيضا إسهام الحركة الأولمبية في جعل الرياضة وسيلة فريدة لتعزيز السلام والتنمية، خصوصا من خلال الهدنة الأولمبية.

الهدنة الأولمبية والمثل العليا للأمم المتحدة والحركة الأولمبية - والصدقة بين الشعوب، والوئام، ونبد العنف وعدم التمييز. وقد أثبتنا كذلك بوضوح قدرة الرياضة على تعزيز الوحدة والصدقة والروح الرياضية المتبادلة بين الرياضيين والمشجعين، بغض النظر عن أصولهم أو ميولهم السياسية أو معتقداتهم. وأود أيضا أن أهنئ الاتحاد الروسي على الفوز بتنظيم الدوريتين المقبلتين للألعاب الأولمبية الشتوية والألعاب الأولمبية الشتوية للمعوقين في عام ٢٠١٤ في سوتشي، والحكومة البرازيلية على اختيارها لاستضافة حدثين رياضيين رئيسيين وهما كأس العالم للاتحاد الدولي لكرة القدم في عام ٢٠١٤ ودورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في عام ٢٠١٦.

وبالنظر إلى مقدرة الرياضة على الإلهام ومساهمتها الحيوية في تنشيط الأجيال الجديدة المتعطشة للصحة البدنية والعقلية، فإن تونس تحث الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للظاهرة الخطيرة المتمثلة في تعاطي المنشطات، التي تهدد صحة الرياضيين وكذلك صورة ومصداقية المنافسات الرياضية. ونرحب بتزايد عدد الدول الأعضاء التي وقعت على الاتفاقية الدولية لمكافحة تعاطي العقاقير في ميدان الرياضة من المهم أيضا ضمان قيام نظم التعليم ومنظمات المجتمع المدني بتوعية وتربية النشأ على أخلاقيات الرياضة والروح الرياضية، للحيلولة دون استخدام الساحات والأحداث الرياضية لنشر شعارات العنصرية وكرهية الأجانب والاقصاء. ينضم بلدي، متحمسا لإذكاء تقليد الروح الرياضية واستخدام الرياضة في تعزيز القيم العالمية المشتركة لصالح الأجيال المقبلة، إلى موناكو في تقديم مشروع القرار A/67/L.26، المعنون "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام"، بالنيابة عن فريق أصدقاء تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام ومقدمي مشروع القرار.

المعنون "تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام وتعميمها كأداة متعددة الفوائد" (A/67/282)، والترحيب بالأنشطة التي جرى الاضطلاع بها خلال العام الماضي ضمن منظومة الأمم المتحدة، لا سيما من قبل المكتب المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام. كما أود أيضا أن أؤكد تقدير وفد بلدي للجهود الدؤوبة والمتواصلة التي يبذلها السيد ويلفريد ليمكي، المستشار الخاص للأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

نتمنى له كل النجاح في مهمته النبيلة ونؤكد له دعمنا الكامل في جهوده بغية تحقيق أكبر قدر من نجاح برامج النهوض بالرياضة في جميع أنحاء العالم.

إن الرياضة عنصر حاسم في وضع قواعد المواطنة الصالحة ولذلك فهي تؤدي دورا خاصا في تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي السليم. ونحن نؤمن بأن إتاحة الفرص للاستفادة من المرافق والأنشطة الرياضية حق اجتماعي أساسي، وأن الرياضة عامل هام لتحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية. إنها تنهض بالقيم السامية وتساهم في تعزيز تربية أطفالنا وشبابنا.

أصبحت الرياضة جزءا من منظومة القيم لدى الأمم المتحدة - وأداة فعالة ينبغي إدراجها من الآن فصاعدا كأحد المواضيع الرئيسية لمنظمتنا. وأؤكد مجددا على عزم تونس على اتخاذ خطوات لحشد القدرات الرياضية نحو تنشيط التواصل والتفاهم، وجعلها عاملاً وطنياً ودولياً قويا للإدماج والتنمية، فضلا عن كونها وسيلة لتعزيز التضامن والتسامح والتنوع الثقافي والشخصي. وأرحب أيضا بالاهتمام الذي أبداه جميع الأعضاء بالرياضة، والإيمان على نطاق عام بفائدتها في جميع أنحاء العالم كأداة لتعزيز السلام والتنمية والتعليم والصحة.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تمانينا الحارة للمملكة المتحدة على تنظيمها الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين لعام ٢٠١٢ في لندن. وقد عزز هذان الحدثان مبدأ

الحالي غير العادل وغير المنصف، فقد تمت إعاقة جهود بلدان الجنوب لتحقيق التقدم والتنمية. ويجب علينا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، خلق مناخ للسلم الدولي من خلال التضامن والتعاون والتعددية بوصفها قيمنا الأساسية.

الرياضة أحد الجوانب الهامة للتنمية الوطنية والدولية. وتعتقد كوبا أن ممارسة الرياضة تقوي التضامن والصدقة بين الأمم - وهما عنصران في غاية الأهمية بالنسبة للسلم والتنمية والتعاون بين الأمم. في أعقاب انتصار الثورة الكوبية في عام ١٩٥٩، لم تعد الرياضة نشاطا حصريا في بلدنا، بل أصبحت بدلا من ذلك حقا يتمتع به الجميع. وقد نهضنا، من أجل ممارسة ذلك الحق، بنظام تعليمي يشمل التربية البدنية كجزء لا يتجزأ من التنمية البشرية في جميع المراحل. وقد أدى ذلك إلى نجاحات مدوية في المنافسات الإقليمية والدولية. والمثال على ذلك هو نجاح كوبا في أولمبياد لندن ٢٠١٢، التي احتل فيها بلدنا النامي الصغير المرتبة السادسة عشر من حيث عدد الميداليات التي فاز بها. نحن من أوائل البلدان النامية التي احتلت تلك المرتبة المتقدمة. وبالمثل، احتلت كوبا المركز الخامس عشر هذا العام في الألعاب الأولمبية للمعوقين، في أفضل أداء حتى الآن، إذ فازت بتسع ميداليات ذهبية.

نحن نسعى جاهدين لتوفير التدريب الرياضي المبكر لأطفالنا، مما يسمح لنا برعاية مواهب فريدة من نوعها من شأنها تلبية المعايير التي وضعتها بلادنا والارتقاء بها على الساحة الرياضية الدولية. وفي ذات الوقت، فإننا نعارض الروح الرياضية المدفوعة بالكسب المالي البحت. ولذلك فإننا ندين سرقة المواهب الرياضية، الأمر الذي يؤثر سلبا على البلدان النامية.

لقد قدمت الحركة الرياضية الكوبية لسنوات، بقيادة اللجنة الأولمبية الكوبية والمعهد الوطني للرياضة والتربية البدنية والاستحمام، مساعدات على نحو غير متحيز لمختلف

يحث مشروع القرار جميع الأطراف المعنية على التعاون مع المستشار الخاص للأمين العام في تعزيز الوعي بأهمية إدراج الرياضة في برامج التنمية، ويشجع الدول الأعضاء على تسمية جهات التنسيق في مجال الرياضة من أجل التنمية والسلم، فضلا عن إنشاء شراكات مبتكرة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلم. وآمل أن يحظى مشروع القرار بدعم جميع الدول الأعضاء، الأمر الذي سيوجه رسالة قوية إلى الرجال والنساء الذين يعملون بنبيل على تشجيع ممارسة الرياضة وإسعاد كل الرياضيين.

**السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** يحدد ميثاق الأمم المتحدة، الذي صيغ في سان فرانسيسكو، المبادئ لما كان سيصبح نظاما جديدا للعلاقات الدولية يمنع تكرار التجارب الفظيعة للحربين العالميتين في القرن العشرين. إن التحدي الأساسي المنصوص عليه في الجملة الأولى من الديباجة هو "لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" وإنشاء نظام عالمي ديمقراطي وعادل يستند إلى نفس القدر من الاحترام لكرامة جميع البشر.

المنظمة التي ننتمي إليها اليوم تم إنشاؤها لهذه الأغراض، مع الهدف المعلن المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، استنادا إلى مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وعلاوة على ذلك، فقد كان هناك وعد بأن تحقق جميع الشعوب تقدما اقتصاديا واجتماعيا.

ولكن، بعد أكثر من ستة عقود من وجود المنظمة، نشهد اليوم صورة اقتصادية واجتماعية كئيبة، تتسم في نفس الوقت بالأزمة الاقتصادية والمالية وأزمات الغذاء والطاقة والآثار الضارة لتغير المناخ الذي يتزايد تهديده للجنس البشري يوما بعد يوم. ونتيجة لتلك المشاكل، التي نتجت عن النظام الدولي

**السيدة دنلوب (البرازيل)** (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على عقد مناقشة اليوم. وأشكر الأمين العام على تقريره (A/67/282).

ممارسة الرياضة عميقة الجذور في ثقافة البرازيل ومجتمعها. والوصول إلى الرياضة حق اجتماعي من الحقوق الأساسية المكرسة في دستورنا. والحكومة البرازيلية تؤمن بقدرة الرياضة كعامل مهم في تعزيز الشمول الاجتماعي والتنمية. فضلاً عن كونها أداة لتعزيز قيم المثالية وعاملاً قوياً في تنشئة أطفالنا وشبابنا. وعليه، تعتبر الرياضة في البرازيل، تقليدياً، عنصراً أساسياً في إرساء معايير جيدة للمواطنة، وبالتالي فهي تؤدي دوراً خاصاً في صون النسيج الاجتماعي الصحي.

ولذلك، ترحب البرازيل بكل الرضا بالاعتماد الوشيك لمشروع القرار A/67/L.26 بشأن الرياضة كوسيلة للنهوض بالتعليم والصحة والتنمية والسلام، الذي شاركنا في تقديمه بكل سرور. ويبدو هذا الجهد متسقاً مع المبادرات والبرامج الرئيسية التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية فيما يتعلق بالنهوض بالرياضة بشكل متكامل وبما يتفق مع التدابير المتخذة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة التي تشمل الجميع.

والحكومة البرازيلية تنظر إلى الرياضة باعتبارها جزءاً من مجموعة أوسع من أهداف السياسة العامة، وتشمل الوصول إلى التعليم والصحة أيضاً. ونرى أن التعامل مع الرياضة بشكل متكامل وكلي يسهم في تهيئة ظروف مؤاتية للسلام والتنمية.

ومن هذا المنطلق، اعتمدت الحكومة البرازيلية مجموعة من المبادرات التي تركز على شراكات أصحاب المصلحة المتعددين مع المؤسسات ذات الصلة التمثيلية في مجتمعنا المدني. وعلى سبيل المثال، أنشأنا برنامجاً يعمل فيه ١٢ ٠٠٠ نزيل في سجون الدولة لصناعة الأدوات الرياضية، يُستخدم إنتاجه في برامج تثقيفية رياضية أخرى تنفذها الحكومة البرازيلية. وفضلاً عن

بلدان الجنوب استناداً إلى الاتفاقات الثنائية، بإرسال الفيين والمدرين والمعلمين، الذين قاموا، بطريقتهم المفعمة بالتواضع، بنقل أساليبنا في التدريب في مجال الرياضة، وعززوا نجاح وزيادة المشاركة في الألعاب الرياضية في تلك البلدان، وبالتالي إقامة علاقات قوية من الأخوة والصداقة بين الشعوب.

وكذلك، نعمل على تعزيز التعاون الدولي من خلال إتاحة إمكانيات معهد الطب الرياضي ومختبر تعاطي العقاقير لبلدان الجنوب بغية المساعدة في مكافحة آفة العقاقير التي تفسد الرياضيين وتعوق المنافسة الرياضية الشريفة، وتدريب وتثقيف الرياضيين والمدرين. وعلاوة على ذلك، أنشأت كوبا المدرسة الدولية للتربية البدنية والرياضة، المخصصة لتدريب المحترفين الذين يعملون على إعلاء قيمة التضامن ويملكون القدرة على النهوض بالتربية البدنية والرياضة في بلدانهم.

كما نود التنويه إلى أن بلدان الجنوب حديرة أيضاً باستضافة الألعاب الأولمبية بوصفها منتدى الأخوة والتضامن في مجال الرياضة بعيداً عن المصالح التجارية. ونحن على يقين من أن دورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٦، التي ستقام في ريو دي جانيرو، البرازيل، ستحقق نجاحاً يحسب للجنوب برمته.

وسوف نواصل تعزيز التعاون والتضامن على الصعيد الدولي من خلال المثل الأعلى الأولمبي. فلتكن استثمارنا في مشاريع التعليم والثقافة والرياضة والصحة، بدلاً من إنفاق المليارات على الأسلحة. يمكننا عمل الكثير من أجل الحق في تنمية المليارات من البشر على مستوى العالم باستخدام موارد محدودة نسبياً، لو توفرت العزيمة السياسية لذلك لدى الدول كافة.

وكوبا، من جانبها، تؤكد على عزمها مواصلة المشاركة، بقدرتنا القصوى وموردنا الرئيسي، وأعني بذلك رأس المال البشري الذي أنشأته الثورة الكوبية وأفضل ما لدينا من خبرات.

لتحقيق الشمول الاجتماعي وتعزيز الشراكات مع الدول الأخرى، وخاصة مع البلدان النامية.

**السيد أوليباري (كوستاريكا)** (تكلم بالإسبانية): كان البارون بيير دي كوبرتا يؤمن بأن بناء السلام وإيجاد عالم أفضل يتطلبان توفير التنقيف الرياضي للشباب وتهيئة الفرص الرياضية لهم، حتى تكون لهم مشاركتهم في عالم الرياضة. وبذلك يمكن تهيئة أسلوب حياة يقوم على السعادة الناتجة عن بذل الجهد وعن القيمة التربوية للقدوة الحسنة، واحترام المبادئ الأخلاقية الأساسية. وما زالت تلك التركة حاضرة بالكامل، وهو ما تجلّى في دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في لندن، حيث شاهدنا أعلى درجات الجهد والوحدة والصداقة والمنافسة الشريفة والصحية، التي أضحت تملأ حياتنا كقيم مشتركة للبشرية.

والرياضة تقوم بدور أساسي للنهوض بالتنمية الاجتماعية، وهي وسيلة نموذجية للتواصل بين الشعوب وصون السلام العالمي. ولذلك، ترحب كوستاريكا بإدراج الأمم المتحدة للرياضة ضمن بنود جدول أعمالها.

وبلندا يدرك قدرة الرياضة كممارسة عالمية تسهم في تلقين الشعوب قيم الاحترام والتنوع والتسامح. وندرك كذلك قيمة الرياضة كوسيلة لمكافحة كل أشكال التمييز. وبالتالي، علينا أن نبذل كل جهد ممكن لضمان إدماج الرياضة تماماً في جداول أعمالنا الإنمائية الوطنية. ويجب ألا تحذف أو تهمش الرياضة أو النشاط البدني من التحديات التي يواجهها أي بلد، بل على النقيض، ينبغي أن تكون جزءاً من عملية تحول البلد على طريق التنمية الكاملة.

وقد اعترفت لجان تنظيم الأحداث الرياضية الدولية الكبرى بالإرث الذي يمكن أن تتركه الألعاب عن طريق زيادة الوعي بشأن مسائل من قبيل الإدماج الاجتماعي وحقوق

ذلك، فإن ما يسمى برنامج النصف الثاني، الذي يستفيد منه أكثر من مليون شخص، يوفر أنشطة رياضية لبعض الوقت للأطفال والشباب المسجلين في المدارس الحكومية. وبالمثل، وعملاً بالتوصيات السابقة بشأن الموضوع، تعمل البرازيل حالياً على إعداد مشاريع للتعاون الرياضي الدولي بالشراكة مع بعض البلدان النامية الأخرى، ومنها أوغندا وبنن وبوتسوانا وتزانيا وجنوب أفريقيا وزامبيا وفلسطين وكينيا. وما فتئت تعمل مع البلدان الأخرى على زيادة تلك البرامج وتوسيع نطاقها إلى جانب إطلاق مبادرات بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها.

ونحن نجد أنفسنا على مشارف عقد يركز على الرياضة. وفي غضون الأعوام القليلة القادمة، تستضيف البرازيل ثلاثة أحداث رياضية كبرى - كأس الاتحادات التابعة للاتحاد الدولي لكرة القدم في عام ٢٠١٣، أي في العام القادم، وكأس العالم للاتحاد الدولي لكرة القدم في عام ٢٠١٤، والألعاب الأولمبية للمعوقين في عام ٢٠١٦. وخلال الأعوام المقبلة، ستكون الرياضة على رأس جدول الأعمال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبرازيل. ونرحب بالجميع في البرازيل لحضور تلك الأحداث.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو).

وقرار استضافة تلك الأحداث الكبرى يتسق مع الأولوية التي نوليها للنهوض بالتنمية المستدامة وسياسة الشمول الاجتماعي. ولذلك، تظل الحكومة البرازيلية ملتزمة بدعم واعتماد السياسات العامة التي تكفل أن تساعد استضافة تلك الأحداث على تهيئة المزيد من فرص العمل وتحسين بنيتنا الأساسية على مستوى الدولة وزيادة الفرص أمام الشباب البرازيلي. وتأمل البرازيل أيضاً في أن تتيح لنا تلك الأحداث الكبرى الفرصة لتشاطر الخبرة في النهوض بالرياضة كوسيلة

ومن المتوقع أن تستضيف سان خوسي، عاصمة كوستاريكا، للمرة الأولى في تاريخها، في شباط/فبراير من عام ٢٠١٣ ألعاب أمريكا الوسطى التي أنشئت قبل بضع سنوات. وقد أعرب رئيس الجمهورية ورئيس بلدية سان خوسيه عن التزامهما التام بتنظيم تلك الألعاب باعتبارها فرصة ممتازة لاستخدام الرياضة في تعزيز قيم السلام والأمن البشري والتنمية الاجتماعية بين أسرة منطقة أمريكا الوسطى. ويواصل بلدنا، بالإضافة إلى ذلك الجهد، العمل جنبا إلى جنب مع مختلف المنظمات الدولية ذات الصلة بالرياضة. ونعمل إلى جانب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون الرياضة من أجل التنمية والسلام، السيد ويلفريد لمكي، ومع الدول الأعضاء الأخرى على تعزيز المبادرة الرامية إلى تنظيم مجموعة أصدقاء الرياضة في جنيف من أجل التنمية والسلام، في محاولة لتكرار المجموعة الموجودة سلفا في نيويورك. ونسعى أيضا، إلى جانب اللجنة الأولمبية الدولية واللجنة الأولمبية الوطنية لكوستاريكا، إلى خلق فرص التعاون عن طريق استخدام الرياضة باعتبارها أداة للحماية الاجتماعية. ونشجع أيضا عبر التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تنظيم برنامج للشباب المعرضين للخطر الاجتماعي. وقد تمكنا من خلال العمل مع أليانزا غانر من وضع برنامج لتدريب وتوظيف الشباب عبر الرياضة. ونعمل أيضا مع منظمة السلام والرياضة غير الحكومية على تأسيس منتدى إقليمي للسلام والرياضة في كوستاريكا. وفيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، فقد وقّعنا في عام ٢٠١١ على إعلان برايتون بشأن المرأة والرياضة.

ونحن على ثقة من أن المجتمع الدولي سيواصل المضي على نحو ثابت في الطريق المؤدي إلى تحقيق المثل العليا التي حددها البارون دي كوبرتن منذ أكثر من مائة عام مضت لصالح البشرية.

الإنسان وتعزيز الفرص لإنشاء وتحويل البنية التحتية على نحو يترك آثارا إيجابية في الأجل الطويل.

وقد اعتمدت الجمعية العامة في العام الماضي بالإجماع القرار ٥/٦٦ المعنون "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي". بل إن الأكثر أهمية هو أن هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي تشارك فيها ١٩٣ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تقديم مشروع قرار. وقد كانت الرياضة وحدها القادرة على تحقيق ذلك الانجاز.

فضلا عن ذلك، فإن الرياضة أكثر من مجرد ترف أو شكل من أشكال الترفيه، بل هي أكثر من مجرد الفوز بالميداليات. ويعتبر الوصول إلى الرياضة والنشاط البدني والمشاركة فيهما أمرا ضروريا لأن يعيش الفرد حياة كاملة وصحية. وعلاوة على ذلك، فقد ثبت أيضا أن الرياضة أداة هامة لأكثر الفئات الاجتماعية حرمانا، سواء تعلق بالصحة العامة والإدماج الاجتماعي، وخصوصا عندما تركز على مجالي التعليم والوقاية. وفضلا عن ذلك فهي تعزز الأقليات وتمكنها من تبوء مكانة كريمة في المجتمع، من قبيل إنجازات دورة الألعاب الأولمبية للمعوقين وكرة القدم الشعبية.

وللرياضة أيضا أثر قوي على الاقتصاد العالمي فيما يتعلق بخلق فرص العمل، وفي تطوير المشاريع الجديدة والاستثمارات العامة. وقد بدأت الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، مثل اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية الدولية، الاعتراف - بعيدا عن رياضة النخبة - بالإمكانات الهائلة التي تنطوي عليها الرياضة التشاركية على نطاق واسع، بوصفها أداة لتوليد التغيير الاجتماعي. وبوسع الرياضيين أن يكونوا أداة قيّمة في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والمصالحة والحوار. وبوصفهم قدوة للسلوك، فإن بمقدورهم المساعدة في زيادة الوعي بالعديد من المسائل، من قبيل المشاركة وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

على الفقراء فقراء. وبوسع الرياضة أن تؤدي دورا هاما في معالجة عوامل الخطر المسببة للأمراض المزمنة غير المعدية، بما في ذلك قلة النشاط البدني، وتناول الأغذية غير الصحية، والتعاطي الضار للتبغ والكحول.

وقد عقدت الحكومة الأسترالية في آذار/مارس من ٢٠١٢، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وأمانة جماعة المحيط الهادئ، منتدى الجزر الصحية عن طريق الرياضة في بريسبان. ويهدف هذا الاجتماع الإقليمي لكبار المسؤولين في وزارات الصحة والرياضة في منطقة المحيط الهادئ إلى تيسير التعاون المستمر، والعمل المتعدد القطاعات بهدف التصدي لعوامل الخطر التي تسبب الأمراض غير المعدية.

ثانيا، تؤكد برامج الحكومة الأسترالية على دور الرياضة في تعزيز حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. فبوسع الرياضة تعزيز مشاركة ورفاه الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن تيسير اندماجهم الاجتماعي. فعلى سبيل المثال سعت الأنشطة الأسترالية إلى زيادة وعي المجتمع المحلي بالأشخاص ذوي الإعاقة في فيجي، حيث لعب فريق فيجي الملهم للعبة الركي - وهو عبارة عن فريق مشترك للركي يضم لاعبين من مدارس فيجي الخاصة - أمام جماهير غفيرة. وساعدت المهرجانات الرياضية التشاركية على تعزيز السلوكيات الإيجابية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

ولدى أستراليا أيضا العديد من البرامج لمعالجة إشراك النساء والفتيات في الأنشطة ذات الصلة بالرياضة. وتشمل تلك البرامج المنح المخصصة للقيادة الرياضية للمرأة. وهي توفر الفرص لتدريب وتنمية المهارات الهادفة إلى تمكين المرأة من تولي الأدوار القيادية والمشاركة في صنع القرار الرياضي.

وتدرك أستراليا ضرورة توخي جميع الأطراف في أنحاء العالم قاطبة الحرص على حماية التزاوة الرياضية. فالمسائل مثل تعاطي المنشطات في مجال الرياضة والرهانات الرياضية غير

السيد ستون (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أستراليا ملتزمة بمبادئ استخدام الرياضة لأغراض التنمية والسلام، وباللدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز تلك المبادئ. ونرحب بتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع الذي عرض هذا الصباح (A/67/282). وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر المستشار الخاص للأمين لشؤون الرياضة من أجل التنمية والسلام، السيد ويلفريد لمكي، على جهوده المتواصلة لتعزيز عمل الأمم المتحدة في هذا المجال. ونود أيضا أن نشكر موناكو لعرض مشروع القرار A/67/L.26 أمامنا اليوم. ويسر أستراليا أن تشارك في تقديم مشروع القرار.

ونظرا لشعبية الرياضة، وقدرتها بصفتها منبرا للتواصل، فضلا عن قدرتها على ربط الناس، فإنها قادرة على أن تكون أداة يمكن استخدامها لتلبية مجموعة واسعة من الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأستراليا - بحكم شهرتها بوصفها أمة رياضية - في وضع جيد يمكنها من استخدام الرياضة وسيلة للإسهام في تحقيق نتائج التنمية الهادفة. ويدعم برنامج أستراليا الرياضي للاتصال الجماهيري برامج رئيسية في سبعة بلدان، إلى جانب تقديم المنح للأنشطة الصغيرة في أكثر من أربعين بلدا في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ويحدد النهج الذي تتبعه الحكومة الأسترالية فيما يتعلق باستخدام الرياضة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية نتائج إنمائية محددة في مجالين رئيسيين نرى أننا قادرون فيها على إحداث تغيير حقيقي وتحقيق نتائج ملموسة.

ويتعلق أولهما بالحد من مخاطر الأمراض غير المعدية مثل أمراض القلب والسكري والسكتة الدماغية، التي تضيف عبئا كبيرا على النظم الصحية في البلدان النامية التي تكافح بالفعل من أجل تلبية احتياجات الرعاية الصحية. وتقلل تلك الأمراض أيضا من الإنتاجية ودخل الأسرة، علاوة على الإبقاء

والشاملة. والبرنامج في سبيله إلى بلوغ رقمه المستهدف وهو ١٢ مليون طفل بحلول عام ٢٠١٤.

ومن دواعي فخر المملكة المتحدة أيضا بالفخر ما تسنى لها من تقديم القرار ٢٠١١ بشأن الهدنة الأولمبية. كنا في غاية الامتنان لجميع الدول الأعضاء الـ ١٩٣ لمشاركتها في تقديم القرار. تطمح المملكة المتحدة إلى السعي إلى تنفيذ قرار الهدنة الأولمبية في جميع أنحاء العالم. ونأمل أن نبين أن هناك العديد من جوانب القرار التي يمكن تطويرها لتعزيز السلام.

أخذين ذلك في الاعتبار، رأينا أن الفرصة متاحة لحشد الرياضة والمثل العليا للهدنة الأولمبية واستغلالهما من خلال ما تقوم به بعثتنا الدبلوماسية من عمل يهدف إلى منع نشوب الصراعات. وقد تمكنا، من خلال العمل في شراكة مع الدول الأعضاء واللجان الأولمبية الوطنية والبرلمانيين والمجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية، من تقديم أكثر من ٨٠ من أنشطة الهدنة الأولمبية في كل قارة. ومن الأمثلة على ذلك تنظيم طائفة من الأنشطة بالتعاون مع مركز تنمية الشباب بشمال أوغندا للاحتفال بأثر السلام على الشباب، وتضمن ذلك، فيما تضمن، تنظيم أحداث رياضية، ومسيرة للسلام، والعمل داخل المجتمع؛ والمشاركة في استضافة بطولة لكرة القدم وعبادة يؤمهما الناس من مجتمعات محلية متباينة في الفلبين، بهدف المساعدة في ردم الهوة بين المسيحيين والمسلمين.

ومع ذلك، ما كان من الممكن فعل أي شيء من ذلك لولا ما تفضل به شركاء عديدون من شتى المشارب من مساهمة وتعاون. نود أن نتوجه بالشكر الخاص إلى الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، والسيد ويلفريد ليملكه، المستشار الخاص للأمين العام المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، على دعمهم لعمل الهدنة الأولمبية. انضم الأمين العام إلى وزير الخارجية البريطاني عشية حفل افتتاح دورة الألعاب

المشروعة تنطوي على إمكانات هائلة للانتعاش من قدرة الرياضة على أن تكون أداة للتنمية.

السيد ويليامز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):  
يرحب وفد المملكة المتحدة بتقرير الأمين العام عن تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام (A/67/282) علاوة على مشروع القرار الأخير (A/67/L.26) بشأن الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام.

لقد كان عام ٢٠١٢ عاما خاصا بالنسبة للمملكة المتحدة، إذ استضافت لندن دورتي الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في موسم الصيف. ونحن نعزز بأن دورتي الألعاب قد حققنا العديد من الأرقام القياسية الجديدة: فقد حققنا أرقاما قياسية على المستوى الرياضي، وعلى مستوى حشود الجماهير، وجمهور مشاهدي التلفزيون، فضلا عن الروح الرياضية الجامحة.

طوال حملتنا للفوز بتنظيم الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعاقين، كنا نأمل أن نضمن أن تترك الألعاب إرثا باقيا. ويغمرنا الشعور بالفخر والامتنان حين نرى تقرير الأمين العام يذكر بعضا من ذلك الإرث - لا سيما برنامج "الإلهام الدولي" للإرث الرياضي وقرار الجمعية العامة ٥/٦٦ بشأن الهدنة الأولمبية. نود أن نشاطركم بعض المعلومات الإضافية عن تلك الأعمال ومتابعتها.

الإلهام الدولي هو برنامج لندن للإرث الرياضي لعام ٢٠١٢. وفي حدث تقديم العروض بسنغافورة في عام ٢٠٠٥، تعهدنا بالعمل من أجل التواصل مع الشباب في جميع أنحاء العالم بغية ربطهم بالطاقة الملهمة للألعاب، وحثهم على اختيار الرياضة. وحتى الآن، فقد أثرى الإلهام الدولي حياة ما لا يقل عن ١١ مليون طفل في ٢٠ بلدا في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال التربية البدنية والرياضة والألعاب العالية الجودة

من تأثير القوى المدمرة التي تثير بعض الظواهر السلبية، ومن بينها الإرهاب.

يؤيد الاتحاد الروسي فكرة أن الرياضة ينبغي أن تتطور وفقا لقواعدها الخاصة بها وبشكل مستقل عن الوضع السياسي. على وجه الخصوص، ينبغي ألا تتخذ وسيلة لحياكة المؤامرة والابتزاز. في ذلك الصدد، نرحب بمشروع القرار A/67/L.26، الذي قدمته موناكو وتونس، رئيسا فريق أصدقاء تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، بشأن الرياضة كوسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام. في رأينا، تشير الوثيقة إلى الجهود التي تبذلها حاليا الدول الأعضاء والكيانات الدولية بهدف تطوير الرياضة وتعزيز مساهمتها في معالجة العديد من المشاكل الخطيرة المعاصرة. ويسر الاتحاد الروسي أن يكون من مقدمي مشروع القرار. يمثل إدماج الروابط الرياضية في جهود التنمية أولوية مهمة في سياسة الاتحاد الروسي الخارجية، وتضعه الحكومة الروسية على الدوام نصب عينها.

كما هو معروف، فقد اختيرت مدينة سوتشي الروسية لتكون موقعا لتنظيم الألعاب الأولمبية الشتوية الثانية والعشرين والألعاب البارلمبية الشتوية الحادية عشر عام ٢٠١٤. نرى أن ذلك الاختيار يعكس تقييما إيجابيا للغاية من جانب المجتمع الدولي لإنجازات الرياضة الروسية واعترافا بجهود الاتحاد الروسي الناجحة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في السنوات الأخيرة. ونأمل أن يسجل التاريخ أن الألعاب الأولمبية الشتوية في سوتشي كانت واحدة من أكثر الألعاب الأولمبية ابتكارا على الإطلاق.

والكثير من بالجهود التحضيرية يجري القيام بها للمرة الأولى، وكل ما يتبقى سوف يصبح جزءا من تراث الألعاب الأولمبية. من الأشياء المبتكرة قرب مواقع البنية التحتية من المواقع الرياضية، مما يسهل الحركة ويجنب مشاكل النقل. نحن نقوم بتشديد منشآت رياضية حديثة في سوتشي، خاصة

في لندن لعام ٢٠١٢، في ٢٧ تموز/يوليه، حيث أقر كلاهما بأهمية الهدنة الأولمبية.

كما تود المملكة المتحدة أن تعرب عن تمنياتنا الحارة للبلدان المستضيفة للألعاب في المستقبل. هذا الشهر، زار وزراء في الحكومة البريطانية كلا من موسكو وريو لعقد اجتماعات رفيعة المستوى في إطار قيام بلدي بتسليم تنظيم الألعاب الأولمبية والتزامه بالإرث الأولمبي على المدى الطويل. نرحب باتفاقاتنا مع روسيا والبرازيل واللجنة الأولمبية الدولية على دعم تعزيز المثل العليا للهدنة الأولمبية، وسنظل مستعدين لتحسين الرغبة في مواصلة هذا العمل في المستقبل. ونحث جميع الدول الأعضاء على دعم وتعزيز المثل العليا للهدنة الأولمبية دوليا ومحليا. وأخيرا، نحث جميع الدول الأعضاء على دعم ولاية السيد ليمكه وعمله.

**السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**

يشيد الاتحاد الروسي كثيرا بعمل الأمم المتحدة في مجال تعزيز التعاون الدولي الرياضي وإسهامها في تعزيز التفاهم بين الشعوب وتحقيق التفاهم بين الحضارات. إننا نشهد فترة صعبة في العلاقات الدولية من حيث العولمة والتعامل مع الآثار الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، جنبا إلى جنب مع زيادة الصراعات الاجتماعية والثقافية والدولية وموجات التطرف.

إزاء هذه المسائل، يجب على المجتمع الدولي، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن يواصل جهوده الرامية إلى ضمان أن تصبح الرياضة - بقدرتها الهائلة على تعزيز الوحدة - محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ووسيلة لتحقيق التضامن والتسامح والتنوع الثقافي.

إننا نؤمن بأن الرياضة أداة قوية لتربية الشباب على الاحترام المتبادل والتسامح، ونبذ كراهية الأجانب. وثمة أمر له أهمية خاصة اليوم، هو أن الرياضة يمكن أن تحمي الشباب

دلت الخبرة من الأولمبياد الأخير على أن بعض الدول لم تف بالالتزامات كما تنص عليها الجمعية العامة والحركة الأولمبية. ومن المؤسف ملاحظة الاتجاه، الذي تجلّى بصورة واضحة أثناء الألعاب الأولمبية في لندن، المتمثل في استغلال الأحداث الرياضية الدولية لغرض الضغط على الدول ذات السيادة. إن هذه الأعمال لا تقوض روح ونص الميثاق الأولمبي وقرارات الجمعية العامة فحسب، بل وتقلل من شأن المبادئ الأولمبية والرياضية ككل.

ومن المزعج أيضا أن نرى الاتجاه الذي حول الرياضة من تعبير عن المنجزات العظيمة وتحقيق أقصى درجات النجاح لقدرات جسد الإنسان وإرادته وعقله إلى منافسة بين الرعاة والشركات الصيدلانية العملاقة. إن القضاة المتحيزين وفضاخ تناول العقاقير والمسؤولين الأولمبيين الدوليين الذين يصوتون وفق معايير مزدوجة، كل ذلك يتآمر للحيلولة دون أن تعمل أعظم منجزات الرياضة من أجل تحقيق التنمية المتوائمة للجنس البشري وإيجاد مجتمع سلمي معني بالحفاظ على كرامة الإنسان. نحن مقتنعون بأن الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي، عندما يبدي الإرادة السياسية اللازمة، قادرة على وضع حد لهذه الاتجاهات السلبية.

وندعو إلى تعزيز دور الجمعية العامة وقيادتها في الجهود المبذولة لتطوير الحركة الأولمبية الدولية ومكافحة هذه التأثيرات السلبية في الرياضة ودعم المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق التنمية البشرية عن طريق الرياضة. ونعتقد أن الوقت قد حان لإنشاء آليات واضحة للتعاون بين قيادة الأمم المتحدة، بمن فيها رئيس الجمعية العامة والأمين العام واللجنة الأولمبية الدولية، بهدف العمل معا من أجل مراعاة الهدنة الأولمبية فيما بين الدول الأعضاء وتعزيز التعاون الدولي.

**السيد ميلوي** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والامتنان لجنوب أفريقيا أن تشارك في

بدورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٤، باستخدام التكنولوجيا المتطورة وأساليب البناء التي تتوخى حماية البيئة.

سنظل يحدونا الأول في أن تضع الألعاب الأولمبية في سوتشي معايير جديدة لاستضافة الأحداث الرياضية العالمية الكبرى، وأن تساعد على إدخال التكنولوجيا المتطورة في مجال البناء وحماية البيئة وخلق بيئة شاملة. نحن مقتنعون بأن الألعاب الأولمبية المقبلة سوف تؤدي إلى المزيد من النمو الاقتصادي في المنطقة وتمكن سوتشي من أن تصبح منتجعا ذا مستوى عالمي راق ومركزا للأعمال. وسوف يكفل ذلك، بدوره، تحسين الظروف المعيشية للناس في جميع أنحاء المنطقة بأسرها. سوف تؤدي دورة الألعاب الأولمبية والبارلمبية إلى المزيد من التحول الإيجابي في المجتمع الروسي. وسوف يتنامى الاهتمام بحماية البيئة ودمج الأشخاص من ذوي الإعاقة في الحياة النشطة للمجتمع.

الرياضة لغة عالمية للتواصل. تجمع المسابقات الرياضية المنظمة ممثلين من مختلف البلدان والثقافات والأديان، مما يكشف عن إمكانية كبيرة لتوحيد الناس تتمتع بها الرياضة بوصفها قناة فعالة لتعزيز ثقافة السلام والحوار بين الحضارات، وعلينا أن نستفيد الاستفادة الكاملة من تلك الإمكانيات.

**السيد أوفسيانكو** (بيلاروس) (تكلم بالروسية): في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اتخذت الجمعية العامة بالإجماع القرار ٥/٦٦، "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي"، الذي قدمته ١٩٣ دولة. وباعتماد ذلك القرار، أكدت الدول الأعضاء التزامها بالمثل العليا الأولمبية، التي من أهمها عدم التمييز. وكما يرد في الميثاق الأولمبي، فإن أي شكل من أشكال التمييز الديني أو السياسي يتنافى مع الانتماء إلى الحركة الأولمبية.

ودعا القرار إلى المصالحة أثناء الألعاب الأولمبية من خلال تهيئة الظروف السلمية وسفر الرياضيين وغيرهم ومشاركتهم في الألعاب بشكل آمن. ومن الناحية العملية،

الهدف الواحد، بغية تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق هدف توفير التعليم للجميع.

تنظر جنوب أفريقيا إلى الرياضة باعتبارها جزءا هاما من التعليم، وهذه الحملة هي جزء من مجموعة أنشطة وطنية ترمي إلى تعميم التعليم. واعترافا بتلك المبادرة وبإيلاء جنوب أفريقيا أولوية للتعليم، وجه الأمين العام بان كي - مون الدعوة إلى الرئيس زوما ليكون أحد الدول الأعضاء العشر الرواد لمبادرة التعليم أولا، التي تهدف إلى تقديم الدعم للأمين العام في كفالة أن المبادرة تحظى بالوضوح والنجاح على الصعيد العالمي.

وكما يبرز بوضوح في تقرير الأمين العام، فإن الخطة الوطنية للرياضة والأنشطة الترفيهية في جنوب أفريقيا تؤكد على المزايا الصحية لأمة نشطة. وفي إطار الخطة هناك تركيز بشكل خاص على الشباب، مع الفهم بأن تعزيز اللياقة البدنية يمكن أن يزيد من مقاومة الأطفال لبعض الأمراض وأن الرياضة يمكن أن تساعد في تقليل حالات الحمل بين المراهقات التي تنطوي على خطورة شديدة. ويمكن أيضا استخدام البرنامج المقترح في الخطة للحد من الوباء عند الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ولزيادة اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

وفي تنفيذ برنامجنا للمشاركة الجماعية، الرياضة والترفيه في جنوب أفريقيا، دلت تجربتنا على أن استخدام الرياضة لتعزيز السلام يتسم بالفعالية القصوى في البرامج على الصعيد المجتمعي، حيث أنها تشرك على نحو مباشر المتأثرين بالتزاع والتوترات الاجتماعية. وتوفر الرياضة أيضا الشعور بالحياة الطبيعية، خاصة للشباب، في أوقات عدم الاستقرار. وعلى سبيل المثال، استخدم البرنامج الدولي للاعبين من أجل السلام كرة السلة للمساعدة على التنمية الإيجابية لشباب كوازولو - ناتال. وعمل المدربون كمرشدين، ومعلمين، واستخدموا الألعاب التفاعلية للتواصل مع الأطفال عند مناقشة المواضيع الحساسة، مثل الوقاية من

هذه المناقشة الهامة عن الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام، ونشكر الأمين العام على آخر تقاريره عن الرياضة من أجل السلام والتنمية (A/67/282). لاحظنا المبادرات الهائلة والسياسات الوطنية والاستراتيجيات التي وضعتها بعض الدول الأعضاء لتمكين الرياضة من العمل كمحفز لتحقيق جوانب إيجابية كثيرة للتنمية.

تأتي هذه المناقشة بعد مجرد بضعة أشهر من دورتي لندن للألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين لعام ٢٠١٢. وكما يشير تقرير الأمين العام بوضوح، فإن الألعاب الأولمبية في لندن جمعت، شأنها شأن الأحداث الرياضية الأخرى،

”طوائف مختلفة متضررة من التزاعات للمشاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية والتعليمية من أجل التشجيع على منع نشوب التزاعات وتحقيق السلام“ (A/67/٢٨٢، الفقرة ٦).

ونجتمع أيضا عشية بطولة كأس الأمم الأفريقية لكرة القدم، التي ستقام في جنوب أفريقيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ونأمل أن تكون فرصة لتعزيز مزيد من التفاهم والتسامح فيما بين الشعوب المختلفة انطلاقا من روح تعزيز السلام.

وتجدر الإشارة إلى أن تركة مباريات كأس العالم لعام ٢٠١٠ التي نظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم تتجاوز الأصول المادية الواضحة من قبيل الملاعب والطرق والمطارات والمعدات الجديدة التي تم الحصول عليها للشرطة والخدمات الطبية في حالات الطوارئ وغيرها من الخدمات الحكومية. لقد حيرنا في جنوب أفريقيا كيف يمكن أن تصبح الرياضة قوة ملهمة من أجل الوحدة والتغيير السلمي. إن الرياضة تدعم أيضا التنمية الاقتصادية المحلية وتوفير فرص العمل من خلال العديد من الأنشطة المدرة للدخل المرتبطة بممارستها. قبل بدء مباريات كأس العالم لكرة القدم، أطلق الرئيس جاكوب زوما حملة

الأداء الرفيع الرائع للاعبينا في عام ٢٠٠٨، الذي تكرر في أولمبياد لندن هذا العام، قدرة الرياضة على توحيد العالم وما تنطوي عليه من إمكانات لتحقيق التنمية. وتزداد أهمية الإنجاز الكبير الذي حققه لاعبونا لأن هذا العام يتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لاستقلالنا. وإذ نضع ذلك التاريخ وتلك التقاليد نصب أعيننا، قررت جامايكا أن تنضم، مرة أخرى، إلى مقدمي مشروع القرار بشأن هذا البند من جدول الأعمال (A/67/L.26). وفي ذلك الصدد، أصبحنا أيضا عضوا في فريق أصدقاء تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

وبالرغم من الموارد المحدودة في منطقتنا والمجموعات السكانية الصغيرة نسبيا، فإن هناك حاجة ماسة إلى وضع استراتيجيات في جميع أنحاء المنطقة لزيادة الموارد إلى أقصى حد وكفالة قدر أكبر من التأثير الإيجابي فيما بين السكان. وبالرغم من تلك الظروف، من الأهمية بمكان أن تصبح الرياضة مركز التنسيق فيما يتعلق بتنظيم برامجنا الإنمائية. وللرياضة إمكانات هائلة لجميع أفراد المجتمع، لا سيما الشباب. ومن الأهمية أيضا كفالة اتساق سياسات الحكومة مع ذلك الهدف، وإدراك الفوائد الإنمائية المحتملة الناتجة عن الرياضة على النحو الواجب.

لقد تجاوزت الرياضة حدود حلبات السباق والمرافق الرياضية المغلقة. والحقيقة أن الرياضة تنطوي على مسائل الصحة والسياحة والتنمية الاجتماعية والتقدم الاقتصادي، وهي جميعا تحظى باهتمامنا المشترك. والأهم من ذلك، توفر الرياضة الوسيلة والاستراتيجية، ليس للحكومة فحسب بل أيضا لمختلف قطاعات المجتمع الأخرى، من أجل الحد من الفقر بصورة منتظمة، وبناء السلام، والحد من نشوب النزاعات وإيجاد الثروة داخل المجتمعات.

وقد قمنا بالكثير من العمل لإضفاء الطابع المؤسسي والرسمي على المبادرات الناجحة في جامايكا على مر السنين. ولتحقيق تلك الغاية، أصبحت الرياضة لأغراض التنمية أولوية

فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأدوار المتعلقة بنوع الجنس والتوعية بمضار المخدرات والكحول.

بدأت هيئة الرياضة والترفيه في جنوب أفريقيا ومصرف التنمية الألماني تنفيذ برنامج الرياضة من أجل التغيير في جنوب أفريقيا. إنه يبين الرياضة بوصفها محفزا للتغيير يتيح إمكانات كبيرة لتنمية الشباب، باستخدام الرياضة كوسيلة لإيجاد سلوك ومواقف ايجابية والحد من العوامل المفضية إلى العزل الاجتماعية التي يعاني منها الشباب والمجتمع. إن الرياضة أداة هامة للجمع بين الناس من جميع أنحاء العالم لتشاطر مواهبهم، دون اعتبار للعرق. إنها قادرة على المساعدة في انتشار الشباب وغيرهم من الشارع وفي الوقت نفسه تعزيز الصحة والتعليم والتنمية والسلام.

واعترفت بالرياضة كأداة قوية من خلال مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال الأمين العام إن للرياضة دورا بالغ الأهمية في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم، إنها تؤدي إلى بناء الجسور بين الأفراد وجميع المجتمعات المحلية، وتوفر تربة خصبة لبذر بذور التنمية والسلام. وفي جنوب أفريقيا، أدت الرياضة دورا حاسما في القضاء على نظام الفصل العنصري، وفي إنشاء مجتمع جديد بعد عام ١٩٩٤.

وفي الختام، تؤيد جنوب أفريقيا اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار المعنون، "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام (A/67/L.26)"

**السيد وولف (جامايكا)** (تكلم بالإنكليزية): إنه حقا لشرف لي أن أتكلم بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال، "تسخير الرياضة لأغراض السلام والتنمية". وتتمتع جامايكا، بالرغم من صغر حجمها نسبيا، بتاريخ طويل من التميز في مجال الرياضة، يعود إلى ما قبل دورة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٤٨ ودورة ألعاب هلسنكي لعام ١٩٥٢، حينما حقق فريقنا لسباق التتابع الميدالية الذهبية. وأظهر حقا

والسلام، تقوم الحاجة إلى إعادة رسم صورة "الرياضة" وفهم المصطلح. يجب أن تتناول الرياضة سبل تنفيذ المبادرات بتوفير الموارد اللازمة. ويمكن تحقيق ذلك بإقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتحقيقاً للدور الهام الذي تضطلع به الرياضة في المجتمع، لا بد من الحفاظ على نزاهتها. ولذلك السبب، فإن اللجنة الجامايقية لمكافحة تعاطي العقاقير المنشطة تعزز التنمية وتعمل على الحفاظ على بيئة خالية من العقاقير المنشطة. وأخيراً، تؤيد جامايكا تأييداً كاملاً التوصية بتعزيز العمل في كل دولة في مجال الرياضة، باعتبارها وسيلة لتعزيز التنمية والتعليم والسلام، وتتعهد بالعمل بشكل تعاوني مع البلدان الأخرى في ذلك الصدد.

**السيد بورغر** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن تقرير الأمين العام المعنون، "تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام وتعميمها كأداة متعددة الفوائد" (A/67/282)، يؤكد مرة أخرى على الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الرياضة في مختلف مجالات التنمية وبناء السلام.

تجمع الأنشطة الرياضية الناس من شتى الخلفيات الإقليمية والثقافية والدينية، وتساعد على التغلب على الحواجز الثقافية واللغوية وغيرها. وتضطلع الرياضة بدور قيم في الإسهام في التماسك الاجتماعي والتقارب بين الثقافات والشعوب. وعلاوة على ذلك، يمكن للبرامج الرياضية تعزيز الإدماج الاجتماعي والمساعدة في التغلب على التمييز ضد المرأة والمعوقين وهميشهم. كما يمكن للرياضة أن تساعد على تعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويمكن للبرامج الرياضية دعم الاندماج الاجتماعي، خاصة بعد فترات النزاع، ويمكن لتلك البرامج، على سبيل المثال، أن تضطلع بدور رئيسي في إعادة تأهيل وإدماج الجنود الأطفال وغيرهم من الشباب، وهو جانب تتابعه ألمانيا عن كثب بوصفها رئيساً للفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع التابع لمجلس الأمن.

وطنية، كما يتضح من تعجيل الحكومة باستكمال السياسة الوطنية المنقحة في مجال الرياضة. وتبرز السياسة الوطنية في مجال الرياضة في جامايكا الأهمية البالغة للرياضة في تحقيق الأهداف الإنمائية والنمو الوطني في جامايكا. وتعتبر حكومة جامايكا الرياضة وسيلة شاملة من شأنها أن تسهم في تحقيق التنمية الوطنية وبناء مجتمع صحي. كما تعد الرياضة عملية مستدامة تبني القيادة وتدعم السلوك الصحي وأنماط الحياة، فضلاً عن التعايش السلمي فيما بين المجتمعات.

وبطبيعة الحال، لا تزال المرأة تحرز تفوقاً في معظم الأنشطة الرياضية. وتشارك المرأة مشاركة كاملة في عملية صنع القرار المتعلقة بالسياسات الرياضية وتدرج في عدد من المجالس التنفيذية وموظفي التدريب. وعلى مستوى المجتمع، استخدمت الرياضة وسيلة رئيسية لحشد السكان من أجل الانخراط في مختلف البرامج الإنمائية المجتمعية، وفي جامايكا، أصبحت الرياضة عنصراً متأسلاً في حياتنا اليومية.

وتدرج الرياضة في المناهج الدراسية في جامايكا، من المرحلة الابتدائية إلى المستوى الجامعي. وتقدم جامعة ويست إنديز برامج الدراسات العليا في مجال الطب الرياضي وغيره من المجالات التي تلمس الحاجة إليها. وتستضيف جامعة التكنولوجيا في الوقت الحالي الكلية الكاريبية للعلوم الرياضية التي تقدم ثلاث درجات اختيارية في بكالوريوس العلوم، في مجالات التدريب الفني، وإدارة الرياضة، والتدريب الرياضي، التي تركز على علم وظائف الأعضاء والعلاج الطبيعي. وتحافظ مؤسستنا المتخصصة، كلية جي سي فوستر (G.C. Foster) للتربية الرياضية والرياضة البدنية على مستوى عالٍ من التميز في مجموعة واسعة النطاق من البرامج التي تسعى إلى معالجة الثغرات الموجودة حالياً في المهن المتصلة بالرياضة.

ومن الواضح أنه بغية تحقيق أقصى قدر من إمكانات الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية

في خطوط العمل الرئيسية في التقرير، من أجل توسيع الدعم المالي لمكتبه.

وأظن أنه من المهم جدا أن تكون دول أعضاء عديدة شديدة الاهتمام بهذا الموضوع وبدعم الرياضة كما رأينا في مناقشة اليوم. وهي تدعم مكتب المستشار الخاص وأعماله أيضا.

إنّ ألمانيا ستُنظّم في برلين عام ٢٠١٣ مؤتمرا وزاريا رياضيا عالميا، حيث نرحب بجميع الدول الأعضاء. وأودّ أن أشجّع تلك الدول التي تتشاطر الأهداف نفسها مع المكتب المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام على التفكير في أن تصبح أعضاء في مجموعة الأصدقاء. وإني مقتنع بأن مجموعة واسعة ونشيطة يمكن أن تسهم إسهاما بارزا في تحقيق أهدافنا المشتركة.

وأودّ أن أختتم كلمتي بشكر الميسرين المشاركين، تونس وموناكو، على صياغة مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم.

**السيدة دافيدوفيتش (إسرائيل)** (تكلّمت بالإنكليزية):  
إنّ دولة إسرائيل تدعم بقوة تعزيز الرياضة للنهوض بالتعليم والصحة والتنمية والسلام، ونحن مقدّم فخور لمشروع القرار الذي سيعتمد اليوم. ووفد بلادي يقدر تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع الهام (A/67/282)، ويرحب بخطة العمل الجديدة المقترحة فيه بشأن تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

لقد أدّت الرياضة عبر التاريخ دورا حيويا في حياة الناس في جميع أرجاء العالم. فهي تشكل منصة لإشراك الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقات، ولتعزيز الحوار والتعايش وتدعيم التنمية. إنها تنهض بالقيم العالمية مثل الشرف والعمل الجماعي والتسامح. وهي تساعدنا على تجاوز خلافاتنا وتذكرنا بالقواسم المشتركة بيننا.

ونشعر بالامتنان للمستشار الخاص للأمين العام المعني بالرياضة من أجل التنمية والسلام، السيد ويلفريد ليمكي، على جمع مختلف الجهات الفاعلة في مجال الرياضة والتنمية والتنسيق فيما بينها - الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف مثل كيانات الأمم المتحدة، والحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام بدور رئيسي في الربط بين الناس، وتعزيز السلام والتفاهم المتبادل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الرياضة.

وبوصفنا عضوا في فريق أصدقاء تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، فإننا نرى بوضوح القيمة المضافة لأعمال المكتب. ولذلك السبب، قررت الحكومة الألمانية تقديم الدعم للمستشار الخاص ومكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام. وكما نعلم، تشمل مسؤولية المستشار الخاص الرياضة بجميع أبعادها، من كبريات الأحداث الرياضية العالمية، مثل دورة الألعاب الأولمبية وأولمبياد المعوقين في لندن، إلى الأنشطة الشعبية وأنشطة المنظمات غير الحكومية في كثير من البلدان النامية. ونرى أن معسكرات القيادات الشبابية التي أنشأها المكتب نموذج لما قد يبدو عليه التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في تحقيق الهدف المشترك، وتظهر مدى أهمية أعمال المكتب والمستشار الخاص في تطوير البرامج وكذلك التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة المختلفة. وألمانيا فخورة لكونها أحد البلدان المستضيفة لمعسكرات القيادات الشبابية في عام ٢٠١٢.

وكما ذكرت، كنا أيضا أحد المؤيدين الرئيسيين لأنشطة المكتب منذ عام ٢٠٠٨، ونبينا الواضحة الاستمرار في تقديم الدعم في المستقبل. ومع ذلك، فإن التنبؤ بالتمويل أمر في غاية الأهمية، وبالتالي نود أن نغتنم هذه الفرصة في هذه المناقشة للإعراب عن دعمنا الكامل لنهج السيد ليمكي، الذي أوضحه

الناجحان هما "كرة القدم من أجل السلام" و "لعبة الطبق الطائر للسلام النهائي".

إنّ إسرائيل فخورة بإنجازاتها الرياضية من أجل السلام. وبرنامج المدارس المتوأمة للرياضة من أجل السلام في مركز بيريز للسلام في تل أبيب هو أطول مشروع رياضي للتعيش ينفذ في الشرق الأوسط. ويستضيف سنويا أندية رياضية لنحو ألفي طفل من مجتمعات محلية متوأمة في جميع أنحاء إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية لتعزيز التعايش والاحترام المتبادل.

وتُشرف منظمة ميفالوت الإسرائيلية غير الحكومية على أكثر من ثلاث مائة برنامج تستخدم كرة القدم لتعزيز السلام والتسامح في منطقتنا. والحدث الرياضي السنوي لميفالوت يجمع معا ٢٠.٠٠٠ شاب من إسرائيل، ومناطق السلطة الفلسطينية والأردن، كجزء من الجهد لتغيير الرؤى والنماذج النمطية. وفي أعقاب النجاح الباهر للبرنامج في إسرائيل، امتد إلى الكاميرون، رواندا، هايتي وبلدان أخرى عديدة.

وفي إسرائيل، تدعم ميفالوت المساواة بين الجنسين في مجتمعات الأقليات. فعلى سبيل المثال، شهدت المبادرات الهادفة إلى تمكين الفتيات في القرى البدوية في جنوب إسرائيل نجاحا ملحوظا. فقد أصبحت مريم أبو غانم، المقيمة في تل شيفا، أول مدربة رياضية بدوية أنثى في إسرائيل في هذا العام.

وأخيرا، أودّ أن أشكر بالنيابة عن بلادي المستشار الخاص المعني بالرياضة، السيد ويلفريد ليمكي، على تفانيه المتواصل في الأمثلة النبيلة باستخدام الرياضة في تعزيز التسامح والتفاهم المتبادل. وإسرائيل تواصل تقديرها لأهمية الرياضة في الارتقاء بالوعي، والتفاهم المتبادل وثقافة السلام. وكما قال رئيسنا شيمون بيريز ذات يوم، "إنك لا تنتظر السلام لكي تستخدم الرياضة من أجله؛ بل يمكنك استخدام الرياضة لتحقيق السلام".

وما انفكت الرياضة أداة قوية للتقدم والتنمية أيضا. لقد أدت دورا هاما في المضيّ قدما بالأهداف الإنمائية للألفية، بما يشمل تعزيز المساواة بين الجنسين. فهي تدعم التمكين والثقة بالنفس؛ وتتيح للنساء فرصة للتلاقي معا، وتعلّم مهارات جديدة وتطوير قدرات قيادية. وإسرائيل ترحب بفريق العمل المواضيعي المعني بالرياضة والجنسانية، التابع للفريق العامل الدولي المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، الذي يسلط الضوء على أفضل الممارسات ويسهم في النهوض بالمساواة بين الجنسين في جميع أرجاء العالم.

إنّ إسرائيل تدرك قيمة الرياضة إدراكا عميقا. ففي عام ٢٠٠٩، استحدثت الحكومة الإسرائيلية وزارة الثقافة والرياضة، بغية تسخير أفضل لمزايا الرياضة لصالح المجتمع الإسرائيلي. وفي عام ٢٠١١، استضافت إسرائيل مع حكومة ألمانيا المؤتمر الدولي الأول المعني بـ "الرياضة بصفتها وسيطا بين الثقافات"، بدعم من اليونيسكو والشركاء المنظمين الآخرين، بما يشمل منظمة كرة القدم من أجل السلام الدولي. وقد حضره المستشار الخاص للأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، السيد ويلفريد ليمكي، شأن الوزراء والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص من جميع أرجاء العالم. وقد شكّل منصّة لتطوير فهم كيف يمكن للرياضة أن تسهم في التعليم والتنمية الاجتماعية وبناء السلام والمصالحة بين الثقافات. وكان فرصة هامة أيضا لاستحضار واستنباط الاستراتيجيات لاستخدام الرياضة في هذه المجالات.

وهيئة الرياضة في إطار وزارة الثقافة والرياضة تنفّذ أنشطة رياضية متعددة الثقافات بالانسجام مع رؤيا الوزارة، التي تعتبر الرياضة محفزا ثقافيا هاما يقلّص الاختلافات مع التشديد على القواسم المشتركة. وبهذه الروح، ينفّذ المكتب بانتظام أنشطة تجمع معا الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين. والبرنامجان

الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

(أ) مذكرة الأمين العام (A/67/82 و A/67/270)

(ب) مشروع القرار (A/67/L.25)

البندان ١١٣ و ١١٩ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

(أ) تقرير الأمين العام (A/67/201 و A/67/257)

(ب) مذكرة الأمين العام (A/67/373)

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل منغوليا لعرض مشروع القرار A/67/L.25.

السيد بادرال (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني

أن أقدم للجمعية العامة مشروع القرار A/67/L.25، المعنون "التعليم من أجل الديمقراطية". إن قائمة البلدان المتنبية لمشروع القرار طويلة، ولكن اسمحو لي أن اتلوها عليكم بسرعة. ويجدر الإعلان عنها بصوت مرتفع وبفخر، كما لو كنا لا نزال في مرحلة حفل افتتاح دورة الألعاب الأولمبية في بيجين ولندن، وهي مرحلة رائعة ولا تنسى. وفيما يلي أسماء تلك البلدان: إستونيا، وإسرائيل، وألمانيا، وأوروغواي، وإيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتونس، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، والدانمرك، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفينيا، والسويد، وشيلي، وصربيا، والفلبين، وفنلندا، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والمكسيك، ومنغوليا، وموناكو، والنرويج، ونيجيريا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم

الأخير في مناقشة البند ١٢ من جدول الأعمال.

تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.26، المعنون

"الرياضة بصفقتها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)

(تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار

انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إريتريا، أندورا، أوكرانيا، البرتغال، بلغاريا، بوركينافاسو، البوسنة والهرسك، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تايلند، تركمانستان، تركيا، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، ساموا، سان مارينو، سويسرا، صربيا، الصين، غرينادا، غينيا، فييت نام، كرواتيا، كندا، ليتوانيا، مدغشقر، مصر، منغوليا، النرويج، هايتي واليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن

الجمعية العامة تقرّر اعتماد مشروع القرار A/67/L.26؟

اعتُمد مشروع القرار A/67/L.26 (القرار ٦٧/١٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن

الجمعية العامة تودّ أن تحتتم نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال؟

تقرّر ذلك.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات

الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في

تركز على كيفية المساعدة في تثقيف شعوبنا بثقافة السلام والديمقراطية وثقافة التسامح واحترام الحضارات والديانات المختلفة، فضلا عن النهوض بقيم الحرية وحقوق الانسان. وما أن يعتمد مشروع القرار فإنه سوف يسهم في تعزيز المواطنة العالمية، باضطلاع جميع الأعضاء بدور متساوٍ واستباقي ويتقاسمون على مستوى العالم أفضل ممارساتهم الوطنية في التعليم والديمقراطية من خلال برنامج مشترك.

باسم متبني مشروع القرار، أطلب إلى الجمعية العامة اعتماد مشروع القرار من دون تصويت.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

**السيد بفيليا زامبيتي** (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): سأنتقل إلى متابعة الوثيقة الختامية لقمة الألفية، ومن ثم سوف أضيف بضع كلمات على مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/67/373.

يشرفني أن اتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء فيه فيما يتعلق بالوثيقة الختامية لقمة الألفية. وقد أيد هذا البيان. البلد المنضم كرواتيا، والبلدان المرشحة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود، وأيسلندا وصربيا، وبلدي عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحهما لعضوية الاتحاد وهما: ألبانيا، والبوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

ونرحب بتقرير الأمين العام المعنون "التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: خيارات من أجل النمو المستمر والشامل والقضايا المتعلقة بالنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥". (A/67/257) ونحن ممننون لإتاحة الفرصة لتبادل الآراء بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

تعرب منغوليا عن خالص شكرها لجميع البلدان المتبينة لمشروع القرار على دعمها القاطع. كذلك أشعر بالامتنان للصين، وكوبا، ومصر، وإيران، وجنوب أفريقيا، وفنزويلا والدول الأعضاء الأخرى على اهتمامها الشديد ومشاركتها النشطة ومساهماتها الموضوعية في نشر مشروع القرار خلال المشاورات وتحسينه.

كما فعل الرئيس السابق للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة والرئيس الحالي لمجتمع الديمقراطيات، فقد جعلت منغوليا التعليم من اجل الديمقراطية الأولوية العليا خلال رئاستها. وتماشيا مع تلك الأولوية، قدمنا مشروع القرار بشأن الموضوع واجرينا العديد من المشاورات غير الرسمية مع الحكومات الاعضاء سعيا للاستماع الى وجهات نظرها وتحسين النص لتمكينه من أن يصبح قرارا بتوافق الآراء. وقد أعربت جميع الوفود التي شاركت في تلك المشاورات عن تأييدها له.

إن النص المعروف علينا ليس مثاليا، وأنا اعرف ان البلدان المتبينة لمشروع القرار وغيرها من البلدان الاخرى المشاركة غير راضية عنه كل الرضا. ومع ذلك فإن قراءة مرنة للنص الحالي لا بد من تبين أن جميع المفاهيم والتفسيرات المتعلقة بالتعليم من اجل الديمقراطية التي أراد الأعضاء ادخالها من منظورهم الحالي، ربما أنها تفتقر إلى الوضوح في اللغة. لذلك نرى ان النص متوازن وفي بالاحتياجات الاساسية لجميع البلدان. وقد قلصنا من طموحاتنا المبدئية مراعاة لمصالح الجميع.

إن أهمية الموضوع قيد النظر معروفة جيدا. وكما ذكر الأمين العام بان كي - مون فإن تطوير ثقافة الديمقراطية وتعزيز المواطنة العالمية اصبحا جزءا من أكثر الأولويات إلحاحا لدى المجتمع الدولي. وكل ذلك يشمل التعليم من أجل الديمقراطية. ويعتقد متبني مشروع القرار اعتقادا شديدا بأن النتيجة الرئيسية لمشروع القرار ستتمثل في اطلاق مناقشة

توفر أساسا شاملا وطموحا لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن لجدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ أن يستفيد من إطار الأهداف الإنمائية للألفية وان يحسنه، بتحديثه وتعزيز المسائل الضعيفة أو المفقودة.

وفي ذلك السياق، وبدون تحويل الجهود بعيدا عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، نود أن نشدد على أهمية وضع أهداف للتنمية المستدامة تتسق مع جدول الأمم المتحدة الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ ومندمجة فيه، على أمل وضع إطار شامل لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويلزم أن تواجه هذه الأهداف التحديات العالمية الرئيسية في الأعوام المقبلة وان تتضمن على نحو كامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة تتسم بالتوازن والتآزر. وينبغي أن تربط هذه الأهداف بالغايات والمؤشرات الملموسة الممكنة وان تكون عالمية وقابلة للتطبيق في جميع البلدان، وفي الوقت نفسه تسمح باتخاذ نهج متفاوتة فيما بين البلدان. كما نرى أن من المهم للغاية أن تتسم العملية المقبلة لتحديد أهداف التنمية المستدامة بالشمول، وبالإسهام الكامل لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة وبانخراطهم.

وستمثل التحدي المشترك الذي يواجهنا في تحسين الإطار الحالي مع المحافظة على بساطته. واعتقد أننا جميعا يمكن أن نتفق على أن تلك الأهداف لن تكون مفيدة إلا إذا كانت محدودة العدد وعملية المنحى ويمكن نقلها بسهولة، وكان في وسعها تنفيذ المبادئ المتفق عليها والأهداف المشتركة على أرض الواقع.

وأود أن اختتم بياني بالقول إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تتطلع إلى إجراء مناقشات مستمرة وبناءة وحوار مع جميع الشركاء في الفترة المفضية إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

كما أود أن أدلي ببضع كلمات فيما يتعلق بمذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/67/373. ويشكر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الأمين العام على مذكرته، التي يحيل

ونعتقد أن أول أولوية لدينا يجب أن تكون زيادة أثر تعاوننا الإنمائي لإحراز أكبر قدر ممكن من التقدم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية قبل عام ٢٠١٥. وهناك تقدم مشجع. بيد أنه يتفاوت بدرجة كبيرة بين الأهداف الإنمائية للألفية وبين المناطق.

وباصطلاح البلدان النامية بالدور الريادي، لا بد أن نواصل بذل جهودنا المشتركة نحو تحقيق تلك الغاية، مع التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية الأكثر بعدا عن المسار المحدد لبلوغها والأكثر عرضة للخطر.

إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أمر محوري للجهود الإنمائية للاتحاد الأوروبي. ويجري في الوقت الحالي تنفيذ مبادرة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية التي رصد لها مبلغ بليون يورو، وهي تهدف تحديدا إلى زيادة التأثير وتعزيز إحراز تقدم ملموس بشأن غايات الأهداف الإنمائية للألفية الأكثر بعدا عن المسار المحدد لبلوغها. ويهدف الإطار الإنمائي لبرنامج التغيير التابع للاتحاد الأوروبي إلى كفاءة إحداث أكثر تأثير فعال وطويل الأمد بتركيز إجراءاتنا في المجالات التي تحقق فيها قيمة إضافية وتكون حفازا للمزيد من النمو المستدام والشامل في البلدان النامية.

ثانيا، إذ نتطلع إلى ما بعد عام ٢٠١٥، فإننا نسلم بالقوة التي حظي بها إطار الأهداف الإنمائية للألفية في تسريع العمل بشأن التنمية على نطاق العالم. وينبغي أن نبي على ذلك الانحياز. ويلزم إجراء تقييم محكم للأهداف الإنمائية الحالية للألفية بالنظر إلى المناسبة الخاصة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لتابعة الجهود المبذولة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ونعتقد أن إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) ومجموعة وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)،

الأمم المتحدة. والتحديات التي تمثلها الأمراض غير المعدية معقدة ومتعددة الأوجه. والأمر الرئيسي هو تعزيز التعاون الدولي والمتعدد أصحاب المصلحة على السواء وضمان استجابة منسقة على نطاق المنظومة باتخاذ نهج يدمج الصحة في جميع السياسات. ونعتقد انه ينبغي تقديم تلك الاستجابة في إطار الموارد القائمة ونرى أن منظمة الصحة العالمية في وضع فريد يمكنها من الاضطلاع بالقيادة بشأن ذلك التحدي الحاسم أمام الصحة والتنمية على الصعيد العالمي.

**السيد غودارد (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة

عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، أود أن أدلي بهذا البيان بشأن البند ١١٣ من جدول الأعمال، "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية".

بادئ ذي بدء، تعرب الجماعة الكاريبية عن تقديرها لمذكرة الأمين العام (A/67/373)، التي تحيل، في وقت مناسب، تقرير المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية عن الخيارات المتاحة لتعزيز وتيسير العمل في العديد من القطاعات من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها عن طريق إقامة الشراكات الفعالة. ومع أن الجماعة الكاريبية تشير إلى أن التقرير لا يؤكد على أهمية آليات التعاون الإقليمي والجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الأساسية التي تمثلها الأمراض غير المعدية، فإننا نرى أن التقرير يقدم تحليلا جيدا للتجارب في استخدام الآليات المتعددة القطاعات لمعالجة المسائل الصحية الأخرى.

وتوافق الجماعة الكاريبية تماما على أن آليات التنسيق تكسني أهمية على جميع المستويات من أجل التنفيذ الفعال للخطط الوطنية والإقليمية والعالمية والمتعددة القطاعات الرامية إلى مكافحة الأمراض غير المعدية. وفي منطقتنا دون الإقليمية، على سبيل المثال، أنشأت دولتان حتى الآن لجانا وطنية وأقامت دولة أخرى منتدى للشركاء بغية مكافحة الإصابة بتلك الأمراض وانتشارها.

بما تقرير المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية عن الخيارات المتاحة لتعزيز وتيسير العمل في العديد من القطاعات من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها عن طريق إقامة الشراكات الفعالة.

ونرى انه ينبغي، قبل النظر في تلك الخيارات في جلسة عامة للجمعية العامة، أن تناقش بشكل إضافي في جنيف في سياق وضع منظمة الصحة العالمية لخطة العمل العالمية بشأن الأمراض غير المعدية. وإضافة إلى ذلك، فإن الخبرة ذات الصلة بمجال الصحة العامة متوفرة هناك.

ويطرح تقرير الأمين العام ست مهام ضرورية في ما يتعلق بالتعاون والشراكات. ولكنه بدلا من تحليل هذه المهام، يقدم لنا عددا من المسائل ذات النطاق الواسع. وفضلا عن ذلك، يبدو أن تلك المهام تقوم على أساس نهج رأسي لمكافحة الأمراض أو توفير العلاج. ونعتقد انه ينبغي ايلاء المزيد من التركيز على محددات الصحة وتدابير السياسات الوقائية العامة، التي يمكن وضعها بالتشاور مع أصحاب المصلحة المستهدفين، بما في ذلك المجتمع المدني. كما نود أن نشدد على ضرورة توسيع نطاق البحوث من أجل تدخلات الصحة العامة وسياساتها وقدراتها - وليس مجرد البحوث والجهود الإنمائية من أجل منتجات محددة.

ومع ذلك، نقدر كون التقرير يتناول ضرورة التنسيق. ونحن نتفق تماما. ونود أن نرى الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها تتخذان نهجا استراتيجيا وعماما وعالميا بصورة أكبر، ومدفوعا بالسياسات عبر جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، في ظل قيادة منظمة الصحة العالمية وتوجيهها، وعلى النحو المنصوص عليه في خطة العمل العالمية المقرر اعتمادها في جمعية الصحة العالمي في أيار/مايو العام المقبل.

وأخيرا، نود أن نشيد بدور منظمة الصحة العالمية باعتبارها السلطة الموجهة والمنسقة للصحة في إطار منظومة

السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها (القرار ٢/٦٦، المرفق)، بمثابة البوصلة المتعددة القطاعات الرئيسية لآلية التنسيق العالمية. ونشيد أيضا بالمنظمة لتحديدتها وترويجها لهدف "٢٥/٢٥" - للحد من معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥ - وللعملية الواسعة النطاق التي تم الانتهاء منها لوضع إطار عالمي للرصد. وتتطلع الجماعة الكاربية إلى تقديم عناصر ذلك الإطار إلى الجمعية العامة في المستقبل غير البعيد.

والجماعة الكاربية تسلم بأن هناك حاجة إلى وضع خطط وسياسات متعددة القطاعات وتنفيذها على الصعيد الوطني وإلى إقامة شراكة للمساعدة في هذا الصدد. ونحن نتفق أيضا مع الرأي القائل بأنه ينبغي تصميمها بما يتفق مع الأطر الوطنية وكذلك بما يتماشى مع الاحتياجات السياسية والتقنية والتشغيلية. وفي الوقت نفسه، ستكمل تلك الجهود شراكة عالمية ستدعم وتعزز وضع وتنفيذ مثل هذه السياسات على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية.

وتود الجماعة الكاربية أيضا التذكير بطلب الجمعية العامة، الوارد في الإعلان السياسي السالف الذكر، تقديم تقرير في دورتها الثامنة والستين، استعدادا لإجراء استعراض وتقييم شاملين في عام ٢٠١٤ للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. وفي هذا الصدد، تعرب الجماعة الكاربية عن تفضيلها لتلقي التقرير خلال الدورة الثامنة والستين، في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ضمنا لاحتوائه على أحدث المعلومات ووجود وقت كاف للنظر فيه وليستنى أن يسهم في الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. ونحن ندرك أن ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات حول هذه القضية. ومن ثم، ترى الجماعة الكاربية أنه ينبغي

كما تغتنم الجماعة الكاربية هذه الفرصة لتشييد بمنظمة الصحة العالمية على إنشائها للشبكة العالمية للأمراض غير المعدية. وهي تسلم بان تلك الآلية نقطة بداية ممتازة لجمع الأطراف الفاعلة معا بغية زيادة الوعي بخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وبدء العمل نحو تنفيذ الخطة والمساعدة في تنفيذها.

وبالإشارة على وجه الخصوص إلى الخيارات الخمسة المقدمة في التقرير، تؤيد الجماعة الكاربية بشكل خاص الخيار ٣ المتعلق بإنشاء شبكة منسقة. ونعتقد أن ذلك الخيار الأنسب والأكثر جدوى على السواء في الأجل القصير، نظرا لنطاق الانتشار المتزايد للأمراض غير المعدية وحجمها، والأمر الأكثر أهمية، إلحاحها. ويعرض الخيار المعالم العديدة اللازمة لإقامة شراكة ناجحة لتعزيز النهج المتعددة القطاعات نحو مواجهة مسألة الأمراض غير المعدية.

وفي ذلك الصدد، تدعم الجماعة الكاربية الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به منظمة الصحة العالمية وينبغي أن تضطلع به في مثل تلك الشراكة العالمية باعتبارها تتولى القيادة الفنية في مجال الصحة. ولكننا نعتقد أيضا أن تكنولوجيا الشراكة تتطلب توفير الموارد والابتكار والإبداع من أجل تيسير مزاوله الشراكة لعملها بشكل فعال. ولذلك، سيكون توفير الموارد وتقديم المساعدة الفنية على السواء أمرين مطلوبين لضمان فعالية أي شراكة وإحداث تأثيرها المنشود.

وإذا توفرت موارد كافية لدعم الشراكة المطلوبة، فإن الجماعة الكاربية يمكن أن تنظر أيضا في إقامة شراكة مركزية ذات طابع رسمي، على النحو الذي قُدمت به بوصفها الخيار ٥ في التقرير السالف الذكر.

والجماعة الكاربية تود أيضا أن تشيد بمنظمة الصحة العالمية لإعدادها الحسن التوقيت لخطة العمل العالمية الثانية، للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، والتي ستكون، إلى جانب الإعلان

ومستوياته بصورة نشطة في تحسين صحة ورفاه مجتمعاتنا المحلية.

وقد أتاح اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها والاجتماعات المرتبطة به فرصا هامة للدول الأعضاء للنظر في أفضل الممارسات للعمل المتعدد القطاعات وللإجتماع والتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد استمرت الطاقة والزمخ لتطبيق روح الإعلان السياسي الصادر عن ذلك الاجتماع (القرار ٦٦/٢، المرفق) ولتنفيذ نتائجه الرئيسية بفضل مشاركة العديد من أصحاب المصلحة.

وقد طلب الإعلان السياسي أن يعد الأمين العام، بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية، خيارات لتعزيز وتيسير العمل المتعدد القطاعات. والولايات المتحدة ترحب باستكشاف التقرير لتلك الخيارات، والتي تركزت بصورة ملائمة على العمل على الصعيد الوطني والدور القيادي للحكومات في إقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين.

والتنفيذ على المستوى القطري لعمليات تستند إلى الأدلة وفعالة من حيث التكلفة سيكون محوريا لخفض الوفيات المبكرة بسبب الأمراض غير المعدية بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، بالتضافر مع غيرها من الأهداف العالمية الطوعية. ولبلوغ هذه الأهداف، من الضروري نشر المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات والدروس المستفادة على نطاق أوسع بين الدول الأعضاء في ما يتعلق بالنهج العملية والفعالة والمستدامة والتي يمكن تطبيقها على نطاق واسع حيال العمل المتعدد القطاعات على المستوى الوطني. وعلى جميع المستويات، ينبغي أن تساعد الشراكات على تهيئة بيئة مواتية للصحة العامة وللخيارات الصحية.

إتاحة الفرصة للدول الأعضاء كافة للمشاركة في المناقشات لتحديد نطاق الشراكة والتفاصيل الأخرى ذات الصلة بها. غير أنه في هذا السياق، إذا كان هناك تأييد ساحق للخيار ٣، فإن الجماعة الكاريبية ستشجع التضامن الدولي في ما يتعلق بالحصول على الموارد الأولية اللازمة لشروع منظمة الصحة العالمية في العملية، بالتعاون مع الوكالات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة.

وفي الختام، تحت الجماعة الكاريبية الوفود على تذكر أن ٦٠ في المائة من الوفيات في العالم - و ٨٠ في المائة منها في البلدان النامية - ناجمة عن الأمراض غير المعدية. ومن المتوقع أيضا ارتفاع النسبة المئوية للوفيات الناجمة عن هذه الأمراض في بعض أنحاء العالم في المستقبل القريب. وبالتالي، يمكن النظر إلى هذه الأمراض باعتبارها تحديا حاسما للتنمية والصحة بشكل عام. ونتيجة لذلك، تؤيد الجماعة الكاريبية إدراج الأمراض غير المعدية ضمن القضايا المقرر مناقشتها في ما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في سياق التحديات الصحية العالمية.

**السيدة سابان (الولايات المتحدة الأمريكية)** (تكلمت بالإنكليزية): ندرك أن هناك عددا من البنود الهامة تجري مناقشتها اليوم. وستقتصر تعليقاتنا على البند ١١٣ من جدول الأعمال وتقرير المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية عن الأمراض غير المعدية، المحال في مذكرة الأمين العام (A/67/373).

تعتقد الولايات المتحدة بقوة أن العمل المتعدد القطاعات أمر حاسم لكل من الوقاية من الأمراض غير المعدية وإدارة آثارها على المدى الطويل. والولايات المتحدة تنفذ حاليا أول استراتيجية وقائية وطنية متعددة القطاعات. ويعمل المجلس الوطني للوقاية، بقيادة رئيس دائرة الصحة العامة لدينا، على مستوى وحدات حكومة الولايات المتحدة ومع شركاء من القطاعين العام والخاص لإشراك جميع قطاعات المجتمع

ونود أن نؤكد مرة أخرى دعمنا لمنظمة الصحة العالمية بوصفها منظمة تتبوأ الصدارة الشاملة فيما يخص مكافحة الأمراض غير المعدية، ونرغب في معرفة كيفية تنسيق عمل هذا الفريق المشترك بين الوكالات، تحت قيادة منظمة الصحة العالمية. مرة أخرى، تلتزم الولايات المتحدة بالعمل المتعدد القطاعات باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، ونحن نقدر تقرير الأمين العام.

**السيد فرسجي** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إن أستراليا ملتزمة بالمضي قدماً بالعمل بشأن جميع بنود جدول الأعمال التي تمت مناقشتها هنا هذا الصباح، ونشكر الأمين العام على تقاريره وملاحظاته الشاملة بشأن تلك البنود. وكما يؤكد على ذلك بوضوح تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/67/257، ثمة حاجة إلى بذل جهد شامل ومتناسق، إذا ما أردنا تحقيق المزيد من التقدم في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتدرك أستراليا بأن المعونة تشكل جزءاً مهماً من ذلك الجهد، ولكننا نعرف أيضاً أن السياسات الرامية إلى تعزيز التجارة المفتوحة والوصول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية والاستثمار ونمو القطاع الخاص، إلى جانب فرص تبادل الأفكار والخبرات عبر التعاون الثلاثي وفيما بين بلدان الجنوب، تؤدي أيضاً دوراً حيوياً فيما يخص المساعدة على القضاء على الفقر وتحقيق النمو المستدام.

وبصفة رئيسة وزراء أستراليا رئيسة مشاركة للفريق المعني بحشد الدعم لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ونصيرة لمبادرة التعليم أولاً التي قدمها الأمين العام، فإنها تبقى قيد نظرها أهمية ضمان الاهتمام الدولي المستمر بتحقيق مجموعة الأهداف الحالية. وكمجتمع دولي، ليس بوسعنا قبول التغاضي عن ذلك العمل غير المكتمل، بينما نولي اهتماماً أيضاً لجدول الأعمال الإنمائي الذي سيأتي لاحقاً.

والولايات المتحدة تؤيد تماماً الدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية، بصفتها الوكالة المتخصصة الرئيسية للأمم المتحدة في مجال الصحة، في تيسير العمل المنسق بين وكالات الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية وغيرها من المنظمات الإقليمية أو الدولية. وتلاحظ الولايات المتحدة مختلف الخيارات للتعاون العالمي لتعزيز وتسريع العمل على الصعيد القطري. وتتفق مع جاء في التقرير من أن شراكة واحدة قائمة بذاتها لن تكفي لتغطية نطاق وحجم الأمراض غير المعدية. وبدلاً من ذلك، يلزم الأمر إقامة عدة شراكات مبتكرة والتعاون وبذل جهود مستقلة ومنسقة لمعالجة مختلف جوانب التحدي وإلشراك جميع الجهات الفاعلة داخل وخارج قطاع الصحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتباع خيارات مرنة تسمح بتطور الاستجابة العالمية لهذه الأمراض.

وإلى جانب الإطار العالمي للرصد الذي تم الانتهاء من إعداده مؤخراً، فإن خطة العمل العالمية المستكملة لمنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، والمقرر أن تعتمد عليها جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو عام ٢٠١٣، يُنتظر أن توفر التوجيه بشأن الأنشطة الرئيسية وأن تساعد على تحديد معالم الطريقة التي يمكن بها للمجتمع العالمي تنفيذ النهج المتعددة القطاعات التي سلط الإعلان السياسي الضوء عليها. وخطة عمل منظمة الصحة ستزيد من تأثير وفعالية الشراكات والتحالفات والترتيبات التعاونية الموجهة نحو النتائج القائمة على الصعيد العالمي. وهناك حاجة إلى مزيد من المعلومات عن اقتراح إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات تُعنى بالأمراض غير المعدية، والتي سترفع تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الاختصاصات المقترحة للفرقة ووظيفتها ودورها ومسؤولياتها والتكاليف المرتبطة بالاقتراح.

إصابات جديدة، وعدم وقوع أية وفيات جراء مرض الإيدز واختفاء التمييز بحلول عام ٢٠١٥. ونحن بحاجة إلى الاستمرار في العمل للحد من عدد حالات الملاريا، بما في ذلك عن طريق معالجة ظهور الملاريا المقاومة للأدوية في منطقة الميكونغ. ولذلك السبب، عقدت أستراليا مؤخرًا في سيدني، مؤتمرًا دوليًا كبيرًا بشأن الملاريا.

وتوفر الأهداف الإنمائية للألفية إطارًا إنمائيًا حيويًا وواضحًا للمجتمع الدولي، خلال السنوات الثلاث المقبلة. كما نحث الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على العمل معًا لمعالجة جوانب التفاوت وعدم المساواة في الحصول على الفرص التي تتيحها الخدمات والتنمية. ويجب علينا بذل المزيد من الجهد للتعجيل بإحراز تقدم فيما يخص الأهداف الإنمائية للألفية في الدول المتضررة من الصراعات والهشة، ويجب علينا زيادة التركيز ومواصلته بشأن احتياجات بناء السلام والأمن والتنمية في تلك البلدان.

الآن، وفي إطار وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يتعين القيام بالمزيد من أجل الإقرار باحتياجات المرأة، والفتاة والأشخاص ذوي الإعاقة. وسنسلط الضوء على العمل الهام الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ فيما يخص تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ودور المرأة فيما يخص إحلال السلام والأمن. إننا نتطلع إلى مواصلة مشاركتنا الوثيقة مع الهيئة خلال العام المقبل، بما في ذلك بصفتنا عضواً في المجلس التنفيذي.

إن أستراليا ملتزمة تمامًا بالإسهام بقوة في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لكننا لن نعيد عن تصميمنا الراسخ على المساعدة في تسريع بذل الجهود بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الحالية خلال السنوات الثلاث المقبلة. ونتطلع

كما قلنا خلال المناقشة التي جرت قبل عام (انظر A/66/PV.72)، يجب أن نستفيد من المعارف المكتسبة من النجاحات المحققة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في العديد من البلدان وتطبيق تلك الدروس بغية دعم البلدان والمجتمعات المحلية، التي ينتظرها طريق طويل وشاق في المستقبل، فيما يخص تحقيق الأهداف. وينبغي ألا نغفل حقيقة أننا قطعنا شوطًا طويلاً وأحرزنا تقدماً كبيراً على الصعيد العالمي، فيما يخص العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن يتعين علينا أن نتعلم من ذلك التقدم ونسخر المعارف لصالح الجميع.

على سبيل المثال، جدرة بالثناء المكاسب الهامة التي تحققت في نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والتحسين المسجل فيما يخص تسجيل الفتيات، لكن يتعين علينا القيام بالمزيد من أجل تحسين التسجيل والتركيز على جودة التعليم لضمان التعلم الحقيقي للأطفال. إننا نشيد بمبادرة التعليم أولاً التي قدمها الأمين العام، الرامية إلى التركيز بشكل واضح على الحاجة للحاق كل طفل بالمدرسة، وضمان استكمالته لتعليمه مع تحقيق نتائج تعليمية كبيرة. ويجب علينا أن نركز الآن على تنفيذ هذه المبادرة بشكل فعلي وفعال.

وقد أثرت الالتزامات التي جرى التعهد بها فيما يخص الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه، وكذلك من الملاريا، نتائج مبهرة. ولكن مهما كانت أهمية تلك النتائج، ليس بوسعنا الرضا عن الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بالصحة.

كما أشار إلى ذلك المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، خلال زيارته التي أجراها لأستراليا في وقت سابق من هذا الأسبوع، لا يزال تعزيز حقوق المرأة والفتاة وتمكينهما، بما في ذلك من خلال الحصول على خدمات تنظيم الأسرة، محوراً فيما يخص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن نستعد للاحتفال باليوم العالمي للإيدز، يتم تذكيرنا بضرورة بذل المزيد من الجهد للوصول إلى عدم وقوع أية

بصفتنا دولة عضوا تدافع عن مبادرة الأمين العالمية بشأن التعليم، نعتقد أنه من خلال الارتقاء بالتعليم إلى أعلى مستوى على جدول الأعمال الدولي، فإننا سوف نسهم في إحراز تقدم بشأن جميع البنود والتحديات الأخرى، التي نواجهها خلال القرن الحادي والعشرين. كما أن الاستفادة العالمية من التعليم الجيد، مهمة إذا أردنا التغلب على الفقر وانعدام المساواة.

وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء بالتزاماته. ورغم إدراكنا للجهود التي تبذلها بعض البلدان المانحة للوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، نخطط علما بقلق بأن المستويات الإجمالية للمساعدة الإنمائية أقل بكثير من نصف ٧,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو.

ويجب علينا اتخاذ خطوات ملموسة في اتجاه اصلاح جولة الدوحة للمفاوضات التجارية ذات التوجه الإنمائي، وتعزيز نقل التكنولوجيا وتبادل أفضل الممارسات والمعارف والتجارب، من أجل دعم بناء القدرات على المستوى الوطني، خصوصا فيما يخص البلدان المتأخرة. ويجب علينا أيضا ضمان الحصول على أدوية آمنة وذات جودة وبأسعار معقولة، بما في ذلك من خلال الاستخدام الكامل للمرونة الواردة في اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، كما أقر بذلك إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة.

وفي إطار مواجهة العواقب الوخيمة للأزمة الحالية والكفاح بغية إحراز تقدم بشأن أهدافنا الإنمائية الجماعية، تحتاج البلدان النامية إلى حيز للسياسات وللمرونة، للاستفادة من أدوات الاقتصاد الكلي، لا سيما السياسات المالية القادرة على مكافحة اختلالات الدورات الاقتصادية وباقي التدابير المحفزة. ومن الأساسي أن نركز جهودنا الخاصة بالانتعاش الاقتصادي على تعزيز نموذج اقتصادي يركز على العمل

إلى الحدث الخاص الذي سيجري في عام ٢٠١٣، والذي سيمثل فرصة مهمة للمجتمع الدولي لتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والالتزام بالاستراتيجيات والإجراءات التي من شأنها أن تساعد في قطع الشوط الأخير صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا نقدر الأفكار التي قدمها الأمين العام بشأن سبل المضي قدما بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونشيد بالخطوات الجارية بالفعل، بغية ضمان إرساء عملية تشاورية قوية مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وسيكون من المهم بالنسبة للعملية الرامية إلى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أن تكون واضحة ومتناسقة، ونرحب بالخطوات الرامية إلى التقاء العمليات ذات الصلة في مسار مشترك.

**السيدة دنلوب (البرازيل)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس فوك يريميتش على عقد هذه المناقشة المشتركة بخصوص تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وبشأن مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، إلى جانب إصلاح الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقديم مجمل تقاريره وملاحظاته، التي تقدم إسهامات هامة في مناقشتنا.

و مما يثلج الصدر التقدم الذي أحرز بشق الأنفس فيما يخص بعض الأهداف الإنمائية للألفية، خصوصا بالنظر إلى المصاعب الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية. ويتعين أن يشجعنا الانخفاض المسجل في عدد السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع، وتحسن الحصول على مياه الشرب وظروف أولئك الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، جنبا إلى جنب مع التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على التحرك بشكل سريع وحاسم بشكل أكبر في اتجاه تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا في المرحلة الأخيرة قبل عام ٢٠١٥.

يجب أن تجرى عملية مشاورات مفتوحة وشفافة وشاملة تقودها الدول الأعضاء بغية تحديد الأهداف التي ستدرج في جدول أعمال ما بعد - ٢٠١٥، وكيفية قياس التقدم المحرز وو وسائل التنفيذ. نتابع باهتمام مبادرات الأمين العام للشروع في الأعمال التحضيرية لعملية تحديد جدول أعمال ما بعد - ٢٠١٥، لا سيما أعمال فريق العمل بقيادة إدارة الشؤون الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام.

ونحن نرى أن جميع هذه المبادرات يجب أن تتلاقى في العملية الحكومية الدولية، بغية السماح باعتماد جدول أعمال مشروع للتنمية يحتضن مختلف وجهات النظر والأولويات، ومع ذلك يمثل الآمال والتطلعات المشتركة. نحن بحاجة إلى الأدوات التي توجه جهودنا المشتركة مع الحفاظ على المرونة الضرورية لكل بلد على حدة لتابعة مسار التنمية الخاص به. وارتكازا على بنجاح الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نعتقد أيضا أنها يمكن أن توفر التوجيه لجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة.

**السيد بيركايا (إندونيسيا):** يود وفد إندونيسيا، بإسهامه في المناقشة المشتركة، أن يركز بصفة خاصة على البند ١١٣ من جدول الأعمال "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية". ونشكر كذلك الأمين العام على التقارير المعروضة علينا الآن.

إن المجتمع الدولي ملتزم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وبالتصدي للعقبات والثغرات والتحديات القائمة، وبلاستفادة من الفرص المتاحة. إندونيسيا ملتزمة تماما بالوفاء بجميع غايات الأهداف الإنمائية للألفية لديها. وتدرك إندونيسيا الأهمية الكبيرة لتضافر الجهود الوطنية لضمان بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني والعالمي.

ويتسم بالشمول الاجتماعي. كما يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تولي اهتماما خاصا للميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، ولوضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية، كما دعا إلى ذلك الإعلان الوزاري الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال هذا العام.

بناء على تجربتنا الوطنية، وكما يبين التقرير A/67/257، فإننا نعتقد أن النظم الصحية الشاملة يمكن أن تؤدي دورا مهما باعتبارها سياسة عامة فعالة في مجال الحماية الاجتماعية، بضمان توفر الخدمات الصحية والأدوية والحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

ولئن كان إطار الأهداف الإنمائية للألفية محدودا من حيث نطاقه، فإنه يمثل تجربة ناجحة في تعبئة الموارد وتركيز اهتمام المجتمع الدولي على عدد من المجالات الرئيسية للتنمية البشرية. كما أنه ساعد أيضا على تعزيز الدور الهام للأمم المتحدة باعتبارها شريكا يحظى بالأولوية في مجال التعاون الإنمائي.

إن الرسالة التي وجهها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على نحو لا لبس فيه هي أنه يجب علينا إدماج ووضع نموذج الاستدامة في صميم تحليلنا لدى النظر في جدول أعمال التنمية للقرن الحادي والعشرين. ينبغي معالجة التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها بنفس القدر من الاهتمام، ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض.

يجب أن تركز الأهداف التي سيتم تناولها في المفاوضات بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد - ٢٠١٥ على الأهداف الإنمائية الحالية للألفية، وأن تحسن وتثري بها. وينبغي كذلك أن توجه نحو تعزيز الإنجازات التي تحققت ضمن الأهداف الإنمائية للألفية بتوسيع نطاق التنفيذ لدمج الركائز الثلاث، بغية تعزيز التنمية المستدامة.

تواجه إندونيسيا التهديد المزدوج المتمثل في الأمراض المعدية والأمراض غير المعدية. لقد أعطينا الأولوية لخفض عوامل المخاطرة المشتركة مث: استعمال التبغ والإفراط في تناول الكحول والنظام الغذائي غير الصحي والحمول البدني. وأنشأنا في عام ٢٠٠٦ وحدة خاصة في وزارة الصحة تضطلع بمهمة تعزيز الإطار القانوني وتنفيذ سياستنا بشأن الأمراض غير المعدية. إندونيسيا ملتزمة أيضاً بتنفيذ خطة العمل بشأن الاستراتيجية العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

تتطلب شدة انتشار الأمراض غير المعدية وحدتها التزاماً سياسياً غير مسبوق على أعلى المستويات السياسية من أجل التصدي لهذه المسألة العالمية. لذلك يجب إدراج ذلك الالتزام في البرنامج العالمي للمجتمع الدولي. إن انعقاد الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية والسيطرة على الأمراض غير المعدية في أيلول/سبتمبر العام الماضي واعتماد الإعلان السياسي بشأن الأمراض غير المعدية (القرار ٦٦/٢، المرفق) يسليطان الضوء على هذا الالتزام. ولذلك فمن الضروري تعبئة الموارد، وبناء شراكة عالمية حقيقية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومؤسسات الأعمال الخيرية وحتى مع ذوي النفوذ من الأفراد. كما ندعو المجتمع الدولي إلى إدراج إحراز التقدم في مكافحة الأمراض غير المعدية ضمن الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

فيما يتعلق بقضايا المرأة، فإن إندونيسيا تشيد بجهود برنامج الأمم المتحدة للمرأة في إندونيسيا حتى الآن. وتود إندونيسيا أن تكرر التزامها ودعمها لعمل برنامج الأمم المتحدة للمرأة بما في ذلك خططها الاستراتيجية ٢٠١١-٢٠١٣. ونحن نحث برنامج الأمم المتحدة للمرأة على الاستمرار في تقديم الدعم المناسب والاستراتيجي للبلدان متوسطة الدخل التي لا تزال

لقد وصف إطار الأهداف الإنمائية للألفية على أن به بعض القيود، منها إفراطه في التركيز على التنمية البشرية مع عدم الاهتمام الكافي بالحاجة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية بصورة عامة. وهناك، اليوم، إدراك متزايد بأن البلدان التي لم تشهد نموا مستداما شاملا ستواجه صعوبة في الوفاء بأهداف الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية الأخرى بحلول عام ٢٠١٥.

وهذا هو السياق الذي أكد فيه القرار ١٠/٦٥ على أن النهوض بالنمو الاقتصادي المستدام والشامل والعاقل ضروري للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن تعزيز التنمية المستدامة. ستساعد زيادة التركيز على النمو على خلق المزيد من فرص العمل وتوفير الحماية الاجتماعية الرامية إلى حماية وتمكين الشعوب والمجتمعات، والفئات الأضعف بصفة خاصة.

غير أن العالم لن يتوقف في عام ٢٠١٥. يجب علينا اتخاذ المزيد من الخطوات للنهوض بجدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إدماج المفهوم التنموي لنمو اقتصادي مستدام وشامل ومنصف في التنمية كجزء لا يتجزأ من إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يمكن أن يسهم إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية الحالية، بل وكذلك الأهداف الجديدة التي يمكن أن تنشأ بعد عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بالأمراض غير المعدية، فإن الوفيات المتعلقة بها ستزيد بنسبة ١٧ في المائة خلال العقد القادم، بحسب توقعات منظمة الصحة العالمية. ثلاث من كل خمس وفيات في جنوب شرق آسيا سببها الأمراض غير المعدية. ما يقدر بثمانية ملايين من البشر يموتون سنويا بسبب الأمراض غير المعدية في المنطقة، وهذا يمثل ٢٢ في المائة من الوفيات الناجمة عن تلك الأمراض على الصعيد العالمي.

ويشدد التقرير على دعم النمو الاقتصادي التدريجي الشامل وإيجاد فرص العمل. وتجربة السنوات الأخيرة تبين أنه يمكن التغلب على آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بأدنى تكلفة من جانب تلك البلدان التي تنفذ استراتيجيات إنمائية تهدف إلى ضمان المساواة الاجتماعية، وتوفير فرص العمل المنتجة والكاملة، وتوفير العمل اللائق للجميع. والبطالة، كما يشير الأمين العام بحق، كثيراً ما تصبح عاملاً رئيسياً في عدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح. ونحن مقتنعون بأن مهمة إيجاد فرص العمل وتهيئة بيئات العمل الكريم ينبغي أن تكون ضمن العناصر الأساسية في الخطة الاجتماعية والاقتصادية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وروسيا اكتسبت خبرة عملية كبيرة في تطوير مؤسسات العمالة والمؤسسات الاجتماعية. وقد أنجز الكثير في مجالات مثل تحسين قوانين العمل وتنظيم سوق العمل، وإصلاح نظم المعاشات التقاعدية والتدريب المهني وإعادة التدريب، لا سيما للمجموعات السكانية المهشة. ونحن مستعدون لتشاطر أفضل ممارساتنا مع المجتمع الدولي، بعد أن أثبتت جدواها بوضوح. وفي يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وبمبادرة من الرئيس بوتين، سيعقد في موسكو مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن مسألة العمل اللائق. ونحن مقتنعون بأن هذا الحدث الهام سيعطي دفعة قوية لتنسيق الجهود المتعددة الأطراف لتنفيذ مفاهيم منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق والتنمية المستدامة على أساس نمو اقتصادي منصف واسع النطاق.

وروسيا تولي أهمية خاصة للجهود العالمية لمكافحة الأمراض غير المعدية. وثمة دور رئيسي في النهوض بالحوار الدولي في هذا المجال اضطلع به المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن أساليب الحياة الصحية ومكافحة الأمراض غير المعدية المعقود في موسكو، واجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، والاستراتيجية

تواجه تحديات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على الرغم مما حققته من إنجازات اقتصادية مؤجراً،

ستواصل إندونيسيا مساهماتها الأساسية بحكم عضويتها في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمرأة، وفي الوقت نفسه، فإن الجهود المبذولة لتحديد مسار تمويل يمكن التنبؤ به ومبتكر ومستدام لهذا الكيان أمر في غاية الأهمية في الأجل الطويل. ونحن نتطلع إلى نتيجة استراتيجية تعبئة الموارد الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة للمرأة لتعميق وتوسيع قاعدة المانحين.

ونحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة تحسين دورها وإسهامها على الصعيد القطري من خلال تطوير أدائها للتقييم الشامل للقدرة الإجمالية للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

وإندونيسيا تقدر وتدعم مبادرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الهيكل الإقليمي الجديد الذي يعكس جهود هذا الكيان الرامية للنهوض بولايته وإحراز مزيد من التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونرى أن أي اقتراح بشأن الهيكل الإقليمي ينبغي أن يشمل تقييماً للآثار للمساعدة في تعزيز الأنشطة العملية على المستويين الإقليمي والقطري.

وأخيراً، تؤكد إندونيسيا على أهمية وجود آلية قوية للإشراف والرصد لاستدامة التنسيق والصلات المعيارية والعملية بين جميع المستويات تعزيزاً للوحدة داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

**السيد مكسيميشف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
نشكر الأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات بشأن التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والتوصيات بشأن سبل المضي قدماً في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (A/67/257).

وكما نعرف، فإن الأمانة العامة تعكف على إعداد مجموعة من الاقتراحات الأخرى من أجل إجراء إصلاحات داخلية كبيرة. ونحن مستعدون للنظر في الاقتراحات التي نتلقاها، وخصوصاً تلك التي تنطوي على المراعاة الكاملة لآراء الدول الأعضاء وأولوياتها بشأن عمليات الإدارة في الأمم المتحدة، وكذلك ضرورة عدم السماح بأي انقطاع في عملها الفعال.

**السيد وحيد (ملديف)** (تكلم بالإنكليزية): تتقدم جمهورية ملديف بخالص الشكر للأمانة العامة على عملها والأمين العام على تقريره بشأن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية (A/67/257) وتعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (A/67/201).

وتعتبر ملديف أن الأمم المتحدة تشغل موقعاً فريداً وبلا منازع في النظام المتعدد الأطراف. وما من شك في أن العالم في السنوات الأخيرة دخل حقبة جديدة، وأن تحديات جديدة باتت تواجه المجتمع العالمي. فعدم الاستقرار الاقتصادي وتغير المناخ والأمن الغذائي والتغذوي مسائل اكتسبت أهمية جديدة في عالم اليوم.

وفي ضوء تكافلنا المتزايد، تقتضي الضرورة اعتماد نهج جماعي وכלي، ولم يعد الانعزال خياراً، سواء أكان الحل سياسياً أو اقتصادياً - اجتماعياً. وإيجاد حلول متعددة الأطراف للتحديات البازغة المشار إليها آنفاً يكمن في قلب الحوكمة العالمية. فالنظام المتعدد الأطراف ينبغي أن يكون شاملاً وشفافاً وفعالاً. ويجب أن تكون له القدرة على الاستجابة وأن يظل مستجيباً للتحديات الناشئة.

وملديف ترى أن مؤسسات الحوكمة ينبغي أن تعالج الاختلالات الاقتصادية العالمية، وأن تعزز النمو المستدام والشامل والمنصف، وتنهض باتفاقات التجارة المتعددة الأطراف، وتعزز أمن الطاقة والأمن الغذائي وتوفر الحماية الاجتماعية للفقراء والمستضعفين، وتعزز الآليات الرامية إلى

العالمية لمنظمة الصحة العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. ونأمل أن يتم الاتفاق في إطار منظمة الصحة العالمية هذا العام على التزامات مشتركة بشأن الأمراض غير المعدية وأن توضع خطة عمل جديدة في هذا المجال للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠.

وروسيا تواصل تكثيف مشاركتها في مجال الصحة العالمية. ومساهمتنا في مشروع منظمة الصحة العالمية بشأن الأمراض غير المعدية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تتجاوز ٧ ملايين دولار. ونعتزم المساهمة بأكثر من ٣٦ مليون دولار في برامج لمساعدة البلدان النامية في مكافحة الأمراض غير المعدية. وتشمل خططنا مستقبلاً افتتاح مكتب محلي لمنظمة الصحة العالمية في بلدنا يعنى بالأمراض غير المعدية. ونعتبر أن النظام الوطني الروسي المنشأ لرصد تلك الأمراض وعوامل الخطر المرتبطة بها سيصبح بمرور الوقت جزءاً من نظام المعلومات العالمي تحت إشراف منظمة الصحة العالمية.

ونرحب بجهود الأمين العام لإيلاء اهتمام دائم لمسألة إصلاح آليات الإدارة في الأمم المتحدة بغية زيادة فعاليتها. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن الإصلاح ليس غاية في حد ذاته. وينبغي أن يستند تنفيذه إلى التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وأن يلبي مصالحها ومصالح الأمم المتحدة كمنظمة عالمية.

وإننا نشعر بالقلق إذ نلاحظ الاستنتاجات التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات من أن عدداً من الإصلاحات الرئيسية للإدارة الجاري تنفيذها حالياً يعاني من أوجه قصور كبيرة. وأشار في هذا الصدد إلى الأخذ بمشروع تخطيط الموارد (أوموجا)، والانتقال إلى معايير المحاسبة في القطاع العام الدولي، والاستراتيجية العالمية للدعم الميداني وإصلاح الموارد البشرية. كل تلك المشاريع تعاني من غياب استراتيجية مصممة جيداً وطويلة الأمد، والافتقار إلى رؤية للنتيجة النهائية أو أي رقابة داخلية.

الإقليمية، بما في ذلك المجموعات التي تتصدى للمسائل العالمية بغية تحقيق وتعزيز توافق في الآراء على نطاق أوسع. ويجدون الأمل في أن تسفر تلك التفاعلات في نهاية المطاف عن تحديد أوجه القصور الحالية في الحوكمة العالمية إلى جانب معالجتها. ونأمل في أن تتمكن قيادة الأمم المتحدة من توفير استجابات شاملة وفعالة للمسائل ذات الاهتمام العالمي. ونذكر أن رؤانا للمستقبل، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستتحقق عبر تعزيز الحوكمة العالمية.

وقد حققت ملديف بصفقتها أمة، الكثير من النجاح في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، إذ تمكنت من القضاء على الفقر المدقع وتعميم التعليم الابتدائي، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، فضلا عن مكافحة الأمراض الفتاكة. ولدينا حملات رائدة وقوية ترمي إلى تحقيق الإنصاف والاستدامة والتنمية. وتتطلع ملديف على أساس الأطر القائمة هذه - إلى تحديد أهداف التنمية المستدامة علاوة على تنفيذها في نهاية المطاف.

وتتطلع ملديف - بصفقتها عضوا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال الفترة القادمة - إلى مزيد من تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع كيانات الأمم المتحدة. ونود أيضا التشديد على أهمية معالجة نقص تمثيل المرأة في هياكل الحوكمة والمشاركة السياسية. وترى ملديف أن من الواجب إعطاء الأولوية لوجود كيان المرأة في الميدان، وللتسيق مع الدول الأعضاء. ويجب أيضا زيادة تلك القدرة والعمليات الميدانية من أجل تلبية الطلب المستمر على ذلك.

وعلى الرغم من أن المجتمع العالمي يواجه عصرا من التحديات الجديدة، فإن الأمم المتحدة قد هيأت جوا عالميا مواتيا لتعزيز التنمية والأمن وحقوق الإنسان. وقد أسفر ذلك عن نتائج ملموسة بالنسبة لمزيد من سكان العالم مقارنةً بأي وقت مضى. فالديمقراطية والحكم الرشيد ينتشران على نطاق أوسع. وأصبحت الالتزامات بالحد من الصراعات ومعدلات

الحد من التفاوتات. والحوكمة العالمية الفعالة أساسية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وصياغة وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتلاحظ ملديف البنية التحتية للحوكمة العالمية بقلق. فقد ظل الطابع اللامركزي والإجحاف ماثلين في عضويتها وأنماط تصويتها. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نفهم أن الحوكمة العالمية تتعدى الأمم المتحدة إلى مؤسسات ووكالات أخرى، ومنها منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز.

ويرى وفدي أنه، إلى جانب المجموعات الإقليمية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأطراف من غير الدول والحاضرة دائما في الحوارات بشأن السياسات والتنمية.

ينبغي أن تكون منظومة الحوكمة العالمية أكثر قدرة على التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المترابطة، وأن تكون أكثر تماسكا وتنسيقا، وأن تدعمها مؤسسات تمثيلية شاملة وفعالة.

وترى ملديف - بناءً على مبدأ المعاملة المشتركة والمتباينة في آن - أنه ينبغي الإطار المتعدد الأطراف أن يدرك الاحتياجات والمطالب الإقليمية المحددة، وخصوصا مطالب واحتياجات الدول الصغيرة الضعيفة. وغالبا ما تكون البلدان الصغيرة والفقيرة الأكثر تأثرا بالقواعد العالمية. ومع ذلك، فإن نصيبنا في وضع تلك القواعد ضئيل للغاية. ومن شأن الترتيبات الإقليمية أن تساعد على إتاحة تمثيل أفضل للبلدان الأصغر والأقل نموا، علاوة على تشجيع زيادة الملكية الوطنية والمشاركة بقدر أكبر في السياسة العالمية.

وتعترف ملديف بعلمية الأمم المتحدة، وتكرر تأكيد دعمها للجهود الجارية لتعزيز الجمعية العامة، والتزامها بهذه الجهود. وتلاحظ ملديف مع الارتياح، في هذا الصدد، تفاعل الجمعية العامة المستمر مع المحافل الدولية والإقليمية ودون

الفقر والتمييز والعزلة الاقتصادية والضعف الاقتصادي عميقة في نفوس غالبية الأمم.

أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الثانية حتى الخميس ١٣ كانون الأول/ديسمبر؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن عكس الخطوات الكبيرة التي اتخذت من أجل المضي قدماً بالحالات الإنمائية في العديد من البلدان. وعلى الرغم من أننا نواجه إحدى أسوأ الأزمات المالية في عصرنا، فإنه ينبغي تعزيز مبادئ العولمة المنصفة، إلى جانب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتمكين السكان الضعفاء قانونياً، بمن فيهم الفقراء، في ذات الوقت الذي نكفل فيه توفير قدر أكبر من التماسك في تحقيق الأهداف المتباينة والمتراطة في آن. فقد ولّت الأيام التي كنا ننظر فيها إلى التنمية الاقتصادية بمعزل عن التنمية الاجتماعية. ومضى الوقت الذي كانت توضع فيه السياسات الوطنية خارج نطاق الصلاحيات العالمية.

وسيكون بوسعنا أن نتغلب - عبر إعادة هيكلة أنظمة الحكومة العالمية، من خلال التركيز على التحسين المستدام والمنصف - على التحديات التي نواجهها اليوم وتلك التي سنواجهها في المستقبل. وعلى الرغم من أن الطريق لا يزال طويلاً، فهي رحلة تستحق العناء. وستنهض مبادئ التحسين والإنصاف على أساس مصيرنا المشترك.

### برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد عمل اللجنة الثانية. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد وافقت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر على توصية مقدمة من اللجنة العامة بأن تنجز اللجنة الثانية عملها في يوم الجمعة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، فقد أبلغني رئيس اللجنة الثانية أن اللجنة تطلب تمديد عملها إلى يوم الخميس ١٣ كانون الأول/ديسمبر لأن من شأن ذلك أن ييسر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة. وعليه، هل لي أن